مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 17 آب 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

يديعوت أحرنوت:

معاريف:

تايمز أوف إسرائيل:

.طيارون يبلغون غالانت أنهم لن يشاركوا في طلعات جوية إذا لم تكن إسرائيل دولة ديمقراطية – تقرير

. جدل بين مفوض الشرطة وبن غفير حول الطرف الذي ينبغي أن ينصاع إليه عناصر الشرطة في حالة دخول البلاد في أزمة دستورية

.صيحات استهجان لوزيرة المواصلات خلال الرحلة الأولى على متن القطار الخفيف في تل أبيب

* * *

عين على العدو الخميس 17-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو** :إصابة جندي من حرس الحدود خلال الاشتباكات في جنين صباح اليوم واعتقلنا خلية مسلحة وقتلنا مطلوبا
- **قناة كان** :خلال تبادل كثيف لإطلاق النار: اعتقال مطلوبين في جنين وتصفية مطلوب ثالث بالرصاص
- **كارميل دانغور-كان** :حسب التقارير فإن المطلوب الذي اغتيل صباح اليوم خلال الاشتباك في جنين هو مصطفى الكستوني، أحد قادة كتائب شهداء الأقصى
- **حشوت حموت** :مكتب إعلام الأسرى يقول إن وحدات القمع التابعة لمصلحة السجون تقتحم قسم "3" في سجن النقب بطريقة وحشية، وتنقل أسرى القسم إلى جهة مجهولة.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **وزارة جيش العدو** :أعطت الإدارة الأمريكية موافقتها على اتفاقية بيع تاريخية لمنظومة "الدفاع الجوي الإسرائيلي" "حيتس 3" إلى ألمانيا وستكون هذه هي الصفقة الأمنية الأكبر في تاريخ "إسرائيل" وقيمتها 3.5 مليار دولار (حوالي 14 مليار شيكل).
- **قناة كان** :أعلنت الأوروغواي أنها ستفتح مكتب تمثيل دبلوماسي لها في القدس
- **إذاعة جيش العدو** :وزير الخارجية: حتى نهاية العام سيتم افتتاح 8 مكاتب تمثيل دبلوماسي و4 سفارات في القدس منها لدولة أوربية
- **موقع والا** :رئيس الأركان الأمريكي، الجنرال "مارك ميلي"، سيزور المنطقة الأسبوع المقبل على خلفية القلق المتزايد في الإدارة الأمريكية بشأن الأزمة التي نشأت في "الجيش الإسرائيلي" بعد الترويج لخطة القضاء، هذا ما قاله لموقع والا كبار المسؤولين الإسرائيليين – ستسمح زيارة "ميلي" "لإسرائيل"، لإدارة "بايدن" بتقييم بطريقة مباشرة وأفضل لمدى عمق الأزمة في الجيش وما هي عواقبها المحتملة على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط – كما قال مسؤول "إسرائيلي" كبير إنه من المتوقع أن يناقش رئيس الأركان "هاليفي" وكبار المسؤولين في "الجيش الإسرائيلي" مع ميلي القضية الإيرانية والوضع الأمني مع لبنان والجوانب الأمنية لاتفاق بين الولايات المتحدة والسعودية والذي قد يشمل التطبيع مع "إسرائيل."
- **إذاعة جيش العدو** :انعقد الاجتماع الثلاثي بين ممثلي "الجيش الإسرائيلي" والجيش اللبناني واليونيفيل في رأس الناقورة، وأعرب قائد اليونيفيل عن قلقه من الاحتكاكات على طول الحدود في الآونة الأخيرة.

الشأن الداخلي:

- **"يسرائيل هيوم :"**مجموعة هاكرز تقف وراء اختراق أنظمة مستشفى "معياني هايشوعا" تعطي مهلة حتى الخميس وتهدد بنشر آلاف الملفات والمعلومات كانت قد سيطرت عليها من أنظمة المستشفى منها بيانات طبية لرئيس الوزراء وأعضاء الكنيست وحاخامات، إذا لم تحصل على مبلغ الفدية الذي تطلبه، والذي يقدر بعشرات الملايين من الشواقل – أحد المخاوف هو تسريب معلومات طبية شخصية لـ"نتنياهو"، بعد أن خضع لعلاج بروستاتا في المستشفى عام 2015.

- **"هآرتس :"**البلد يحترق وهم يحتفلون ويتمتعون في إجازة -نشر رئيس الوزراء "نتنياهو" فيديو غريب ومخيف من مكان إجازته، هو وزوجته يرتديان نظارات شمسية ملونة، وهناك زجاجات من النبيذ على الطاولة، و"نتنياهو" يقول: "الوضع أفضل بكثير .. تمتعوا، تمتعوا" – هذا بينما تشن الحكومة حربا رسميًا على قادة الجيش، ويستمر تراجع كفاءة الجيش وتستمر أزمة الاحتياط، ويصر الحريديين على الإعفاء الكامل من التجنيد

- **موقع القناة 7 :**استطلاع أجراه المكتب المركزي للإحصاء اتضح منه أن 25% من الجمهور يعتقدون بأن وسائل الإعلام تصوّر الوضع في البلاد تماما كما هو في الواقع، و50% يعتقدون أن وسائل الإعلام تصور الوضع في البلاد أسوأ و13% يعتقدون أنها تصور الوضع بشكل أفضل مما هو عليه في الواقع، كما تُظهر البيانات أيضًا أنه بالنسبة لحوالي 47% من "الإسرائيليين"، يعتبر التلفزيون المصدر الرئيسي للمعلومات الإخبارية و42% يتابعون الأخبار بشكل رئيسي من المواقع على الإنترنت.

- **موقع والا :**مسؤولون كبار في الجيش حذروا أعضاء كنيست خلال جلسة سرية للجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية والأمن من تراجع كفاءة واستعداد "الجيش الإسرائيلي" للقيام بمهامه في المواقف الروتينية والطارئة.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **يائير لابيد :**في صباح هذا اليوم أيضًا، يتواصل هجوم أعضاء ائتلاف حكومة "نتنياهو" على رئيس الأركان وقادة "الجيش الإسرائيلي"، هذا تحريض خطير ضد الجيش واعتداء على أمننا القومي، هذا هجوم على كل عائلة ترسل أبناءها للخدمة في "الجيش الإسرائيلي."

- **رئيس جهاز الشاباك السابق، كرمي جيلون" :**إذا استمرت هذه الأزمة فهناك خوف من اندلاع حرب أهلية، حيث يجلس "نتنياهو" على قمة الجبل ويرى كيف أن "إسرائيل" تنحدر الى الدمار، كل يوم يمر يؤثر على كفاءة "الجيش الإسرائيلي."

- **إيلي كوهين :**يشير بيع "حيتس 3" إلى ألمانيا إلى التفوق التكنولوجي العسكري على المستوى الدولي، وهو أيضًا خبر مهم للصناعة والاقتصاد "الإسرائيليين."

- **ألموغ كوهين :**اتفاقية بيع "حيتس 3" لألمانيا هي اتفاقية تاريخية لها آثار بعيدة المدى وستخلق مئات من فرص العمل الجديدة

- **إيهود باراك :**نحن بحاجة إلى وضع حد للأوهام: "نتنياهو" لا يريد الوحدة، ولا ينوي التوقف قبل أن يدهس هو وحكومته كل ما يقف في طريقهم.

* * *

مقالات

i24NEWS : فيديو مثير للجدل يبرز وجه الشبه بين اليمينيين بن غفير وسموتريتش وجماعة كو كلوكس كلان

أصدر معارضو الإصلاح القضائي المثير للجدل (الذي تقوده الحكومة) مقطع فيديو يقارن بين عضوي الحكومة اليمينية المتطرفة وزير المالية بتسالئيل سموتريتش ووزير الأمن القومي إيتامار بن غفير بأعضاء جماعة كو كلوكس كلان، وهي جماعة أميركية عنيفة تؤمن بتفوق العرق الأبيض .

أصدرت الفيديو منظمة - UnXeptable لإنقاذ الديمقراطية الإسرائيلية، وهي حركة للمغتربين الإسرائيليين المعارضين للإصلاح القضائي، وتبلغ مدته أقل من ثلاث دقائق يفصلون فيه أسباب احتجاجهم، ويسلطون الضوء على وجهات النظر المتطرفة لكلا الوزيرين. يقول راوي الفيديو، باللغة الإنجليزية، "تخيل لو كانت وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة المالية يديرها أعضاء من كو كلوكس كلان. وهذا يعادل ما يحدث الآن في إسرائيل، مع اثنين من أكثر الفاشيين اليمينيين تطرفا، ايتمار بن غفير وبتسالئيل سموتريتش، الجالسين في مناصب حكومية رئيسية."

صرح أوفير جوتلزون، زعيم حركة UnXeptable العالمية ومقرها سان فرانسيسكو، لموقع واينت أن الحركة تعمل في أكثر من 170 موقعًا في الولايات المتحدة وشمال إفريقيا وكندا وأستراليا، وعلى الرغم من أنها غير مرتبطة بشكل مباشر بالمنظمات الاحتجاجية في إسرائيل، إلا أن هدفها واحد.

وفقًا لجوتلزون، فإن الجالية اليهودية الأميركية تدرك بشكل متزايد آثار التشريعات الإسرائيلية على حياتهم في الولايات المتحدة. وقال: "منذ سنوات، حرص اليهود الأميركيون على عدم اتخاذ موقف حيال ما يحدث في إسرائيل."في الأشهر الأخيرة، أدركوا أن الوضع في إسرائيل يؤثر على حياتهم هنا. إنهم قلقون من أن تصبح إسرائيل متطرفة، وهم قلقون أيضًا بشأن القيم المشتركة التي تجمع بين البلدين".

* * *

i24NEWS : الدفاع عن إلغاء قانون بند المعقولية: "لا سلطة للمحكمة العليا بإبطال قانون أساس"

صرح محامي رئيس الوزراء ووزير القضاء ياريف ليفين الأربعاء بأن "لا سلطة للمحكمة العليا الإسرائيلية بإبطال قانون أساس" في سياق دفاعه عن قانون إلغاء بند المعقولية بأصوات الائتلاف الحاكم كاملة (64 عضو)، وفق النشر في واينت .

وكانت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا قد وافقت الأربعاء بشكل استثنائي، لنتنياهو وياريف، بالحصول على تمثيل منفصل أمام المحكمة غير أنها لن تدافع على الأرجح عن موقفهما المؤيد لتشريع قانون يلغي بند المعقولية الذي منح القضاة أداة لمراقبة القرارات الحكومية وحتى إلغائها بحال لم تتوافق مع جوهر القوانين .

وسيمثل للدفاع عن نتنياهو وليفين في المحكمة العليا المحامي إيلان بومباخ، أحد كبار المحامين في إسرائيل. وأوضحت ميارا في قرارها أنه "بالنظر إلى الاختلافات الواضحة في المواقف بشأن الالتماسات ضد تعديل القانون الأساسي للقضاء، تستطيع الحكومة استخدام تمثيل منفصل في هذه الالتماسات. يستند قرار المستشارة القضائية للحكومة إلى حقيقة أن الالتماسات تتعلق بقضايا دستورية، وبشكل النظام، ووصفتها بالحساسة وغير المسبوقة بشكل خاص، وسينظر فيها القضاة بتركيبتهم الكاملة تحت قبة المحكمة العليا.

أوضح نائب المستشارة جيل ليمون أن " الاقتراح يتضمن عنصرًا واحدًا فقط، عواقبه وخيمة للغاية - الحظر الكامل للمراجعة القضائية للقرارات غير المعقولة، بناءً على هوية صانع القرار، وكل هذا فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها أعلى مستوى في الحكومة، والتي هي ذات أهمية كبرى للجمهور."

في المقابل يدافع المحامي بومباخ عن القانون من خلال التأكيد على أن المحكمة العليا لم تلغ أبدًا قانون أساس سنه الكنيست وأنه ليس لديها سلطة القيام بذلك على أي حال. وأشار إلى أنه في غياب قانون أساس التشريع الذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث، لم يتم التوضيح نهائيا إن كانت المحكمة العليا تتمتع بسلطة دستورية لمعارضة السلطة التأسيسية الخاصة بالكنيست والحد من سلطة الحكومة عند النظر في قرارات أو اتخاذ قرار بشأن التعيينات."

* * *

i24NEWS : بضغط من نتنياهو: وزير المالية يقرر الإفراج عن أموال برنامج التعليم العالي في القدس الشرقية

تحت ضغط من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزارة القضاء والأمن القومي، أعلن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش عن تراجعه عن قراره تجميد مبلغ 200 مليون شيكل مخصصة لتشجيع التعليم العالي لسكان القدس الشرقية، على ما جاء في إذاعة ريشت بيت صباح اليوم الخميس .

بموازاة ذلك، نشب خلاف جديد حول القضية بين وزير المالية سموتريتش ووزير التربية والتعليم يوآف كيش، وذلك بسبب مطالبة الوزير كيش بإشراك ممثلين نيابة عنه في اللجنة التي ستناقش طرق تحويل ميزانية التعليم العالي في القدس الشرقية، بينما يعارض سموتريتش ويطالب بلجنة محدودة تسمح له بالسيطرة على الميزانية. نتنياهو من جانبه حث الوزراء على التوصل إلى اتفاق بحيث تتم المصادقة على القرار مطلع الأسبوع القادم، وفق هيئة البث الرسمية كان. وكان وزير المالية الاسرائيلية قد جمد خطة خماسية بقيمة 2.5 مليار شاقل للمجتمع العربي في إسرائيل، بذريعة عدم موافقته المبدئية على تخصيص مبلغ للتعليم أبناء القدس الشرقية في الجامعات الإسرائيلية (تحديدا الجامعة العبرية) بقيمة 200 مليون شيكل منذ شهرين.

ردا على تلك الخطوة، وفي محاولة لتخليص السلطات المحلية العربية من قرار حرمانها من الميزانيات الحكومية، دعا النائب منصور عباس رئيس القائمة العربية الموحدة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى إقامة لجنة فحص مهنية وغير سياسية لمراجعة سبل صرف الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية العربية والتي قرر الوزير تجميدها خوف وصولها إلى الأيدي الخطأ في إشارة إلى مقاولين يعملون بإطار الجريمة المنظمة.

* * *

i24NEWS : قراصنة يهددون بكشف معلومات طبية عن نتنياهو وآلاف الإسرائيليين

هدد قراصنة يوم الأربعاء بتحميل معلومات شخصية وطبية حساسة، بما في ذلك معلومات عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حصلوا عليها على إثر اختراقهم النظم المعلوماتية الخاصة بمستشفى إسرائيلي تعرض لهجوم إلكتروني، الأسبوع الماضي .

تم اختراق مركز "معياني هيشوعا" الطبي في مدينة بني براك وسط تل أبيب في 8 آب/ أغسطس، وتم الاشتباه في البداية بأن الهجوم مدفوع بالرغبة بالحصول على حوافز مالية، لكن المصادر أبلغت 'إسرائيل اليوم' أن التحقيق يجري في دوافع إرهابية .

وقال بيان صادر عن مستشفى معياني هيشوعا: "خلال الأسبوع الماضي، عمل خبراء الإنترنت في وزارة الصحة والنظام الإلكتروني الوطني والمستشفى على إدارة التحقيق في حادثة الهجوم السيبراني، ومحاولة فهم التسريب وآثاره." وتابع البيان: "لا يوجد أي تفاوض مع المهاجمين، وكما ورد في بداية الهجوم، فنحن أمام حالة دوافعها اقتصادية (فدية). وأضافت أنه عندما يكون لدينا المزيد من التفاصيل، سنقوم بالتحديث."

انطوى تهديد الأربعاء على طلب بملايين الدولارات، وفقًا للمصادر، ولكن أفيد أن المديرية الوطنية للإنترنت في إسرائيل لا تزال تحقق في نية إرهابية نفذتها عناصر معادية لإسرائيل، وليس مجموعة رينجر لوكر كما ورد في البداية.

خضع نتنياهو لعلاج متعلق بغدة البروستاتا في المستشفى في عام 2015، وبحسب ما ورد كانت معلوماته الطبية في خطر، الأمر الذي كان مصدر قلق بسبب عملية جراحية في الشهر الماضي، حيث تلقى رئيس الوزراء الإسرائيلي جهاز تنظيم ضربات القلب، وإن كان في مستشفى آخر في تل أبيب، ولكنه قد يكون يعاني من حالة قلبه منذ سنوات. علاوة على ذلك، زعمت المجموعة أن مئات الآلاف من الوثائق الطبية التي حصلوا عليها (بالسطو) تحتوي على نتائج نفسية واختبارات صحية ذات طبيعة حساسة للغاية حول قادة مختلفين من شأنها أن تصدم العالم الأرثوذكسي المتدين وستسبب أيضًا ضررًا جسيمًا للعائلات العادية التي علقت في هذه القضية.

خضع نتنياهو لعلاج متعلق بغدة البروستاتا في المستشفى في عام 2015، وبحسب ما ورد كانت معلوماته الطبية في خطر، الأمر الذي كان مصدر قلق بسبب عملية جراحية في الشهر الماضي، حيث تلقى رئيس الوزراء الإسرائيلي جهاز تنظيم ضربات القلب، وإن كان في مستشفى آخر في تل أبيب، ولكنه قد يكون يعاني من حالة قلبه منذ سنوات.

* * *

i24NEWS : أكبر صفقة دفاعية بتاريخ إسرائيل: واشنطن توافق على بيع نظام الدفاع "سهم 3" إلى ألمانيا

وافقت حكومة الولايات المتحدة الخميس، على صفقة تاريخية لبيع نظام الدفاع الصاروخي Arrow 3 إلى ألمانيا. ومن المقرر أن يوقع وزير الأمن يوآف غالانت، ووزارة الدفاع الفيدرالية الألمانية، وصناعات الطيران الإسرائيلية، على اتفاقية دفاعية تاريخية بقيمة 3.5 مليار دولار، مما يمثل أكبر صفقة دفاعية لإسرائيل على الإطلاق .

"إن موافقة حكومة الولايات المتحدة على تسليم نظام الدفاع الصاروخي" Arrow 3 "[إلى ألمانيا] هي تعبير عن الثقة في القدرات الممتازة للصناعات الدفاعية الإسرائيلية. وهذا قرار مهم، سيساهم في تعزيز القوة الإسرائيلية والاقتصاد قال غالانت، مضيفًا أنه "من المهم بشكل خاص لكل يهودي أن تمتلك ألمانيا قدرات دفاعية إسرائيلية."

صُمم نظام الدفاع الصاروخي Arrow 3 لاعتراض الصواريخ الباليستية الموجودة في الغلاف الجوي الخارجي. بفضل قدراتها الاستثنائية على الاعتراض بعيد المدى، والتي تعمل على ارتفاعات عالية فوق الغلاف الجوي، فإنها تقف كأفضل معترض من نوعه. وبعد الحصول على موافقة من الحكومة الأمريكية، سيشارك كبار المسؤولين من وزارتي الدفاع الإسرائيلية والألمانية في احتفال لتوقيع خطاب التزام (LOC) ، والذي يمثل بداية الاتفاقية. وحددت الوزارة أن الالتزام المخصص البالغ 600 مليون دولار سيسهل البدء الفوري للعمل في المشروع. وتم تصميم نظام الدفاع الصاروخي Arrow 3 لاعتراض الصواريخ الباليستية الموجودة في الغلاف الجوي الخارجي. وتتمتع بقدرات استثنائية لاعتراض المدى البعيد تسمح لها بالعمل على ارتفاعات عالية فوق الغلاف الجوي. تم تطوير النظام الذي يعتبر بمثابة أكبر اعتراض من نوعه بشكل مشترك من قبل منظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية (IMDO) ووكالة الدفاع الصاروخي الأمريكية.(MDA)

"هذه الصفقة التاريخية، وهي أكبر اتفاقية تصدير دفاعية في تاريخ بلادنا، ستدفع الصادرات الدفاعية الإسرائيلية إلى مستوى قياسي جديد، بعد الإنجاز الملحوظ العام الماضي البالغ 12.5 مليار دولار. وتعزز اتفاقية Arrow 3 تحالفنا الثابت مع الولايات المتحدة، بما في ذلك "الدفاع السياسي والتعاون الصناعي الاستراتيجي"، حسبما قال المدير العام لوزارة الأمن اللواء احتياط إيال زمير.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: جدل بين مفوض الشرطة وبن غفير حول الطرف الذي ينبغي أن ينصاع إليه عناصر الشرطة في حالة دخول البلاد في أزمة دستورية

بقلم ميخائيل باخنر

دخل المفوض العام للشرطة الإسرائيلية ووزير الشرطة يوم الأربعاء في مواجهة علنية بشأن الجهة المسؤولة في النهاية عن شرطة إسرائيل – الحكومة المنتخبة أم القانون. هذا السؤال ليس نظريا بالكامل، في الوقت الذي من المقرر أن تعقد محكمة العدل العليا جلسات في الشهر القادم للبت في التماسات تطالب بإلغاء قانونين مررتهما حكومة اليمين المتطرف الحالية، ومع وجود دعوات متزايدة من داخل الائتلاف تجادل بأن القيادة السياسية لا ينبغي أن تلتزم بقرار محتمل للمحكمة بإلغاء التشريعين.

مثل هذا السيناريو من شأنه أن يدخل إسرائيل في أزمة دستورية عميقة، ويمكن أن يضع الشرطة في موقف تضطر فيه إلى الاختيار بين الانصياع للحكومة أو للمحكمة. ظهرت هذه القضية على السطح يوم الأربعاء عندما تحدث مفوض الشرطة كوبي شبتاي ووزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير في مراسم لتكريم قائد شرطة حرس الحدود المنتهية ولايته أمير كوهين والقائد الجديد، يتسحاق بريك.

شبتاي اتخذ موقفا واضحات وبعث برسالة للائتلاف الحاكم خلال خطابه: "أنا أقول هذا بشكل لا لبس فيه – للشرطة بوصلة واحدة فقط، القانون والنظام الأساسي دائما. طالما أنني قائدها [الشرطة]، سيسود القانون وستتصرف [القوة] وفقا له فقط."

وفي انتقاد آخر ضد محاولة سابقة قام بها بن غفير لتشكيل حرس وطني يكون مستقلا عن الشرطة ويكون مسؤولا مباشرة أمام وزارته، قال شبتاي: "لقد قاتلت وسأقاتل بكل قوتي لأضمن أن تكون أي قوة شرطية تابعة لشرطة حرس الحدود وشرطة إسرائيل."

تحدث بن غفير بعد شبتاي، وكما هو متوقع لم يتردد في الرد. وقال: "قوة الشرطة لدينا غير سياسية. ينبغي على الشرطة التصرف بطريقة مهيبة ووفقا للقانون. مبادء الديمقراطية هي أن تتوجه الأمة إلى صناديق الاقتراع وأن تقول كلمتها، وينبغي على من يتم انتخابهم وضع سياسة. هذه السياسة هي السياسة التي يجب على الجميع التصرف وفقا لها. هذا هو الحال في الديمقراطية. يتوجه الناس للانتخابات، ويتم انتخاب سياسيين والسياسة التي يضعونها يجب أن توجهنا جميعا." كما أشاد بن غفير بجهوده في تشكيل الحرس الوطني، مشددا في الوقت نفسه على أهمية شرطة حرس الحدود، قائلا إنه "لشرف" له أن يتولى منصب الوزير المسؤول عن القوة.

تشهد العلاقة بين شبتاي وبن غفير توترا منذ أن تولى بن غفير منصبه أواخر العام الماضي وسعى إلى ممارسة المزيد من النفوذ على الشرطة. تشرف وزارة الأمن القومي على الشرطة وعلى حرس الحدود. وأعلن شبتاي في يونيو إنه سينهي ولايته في يناير ولن يسعى إلى سنة إضافية في المنصب.

في ما يُنذر بأزمة دستورية محتملة، حددت المحكمة العليا جلسات استماع أمام طواقم موسعة من القضاة لمناقشة شرعية اثنين من التشريعات المثيرة للجدل التي أقرتها الحكومة الحالية – كلاهما تعديلان على قانوني أساس يزعم المنتقدون أنهما يقوضان الأسس الديمقراطية في البلاد. وأحدهما يمنع المحكمة أو النائب العام من إصدار أوامر لرئيس الوزراء بالتنحي عن منصبه، بينما يمنع الآخر المحكمة من إسقاط قرارات حكومية أو وزارية على أساس "عدم معقوليتها."

لم تقم المحكمة مطلقا بإلغاء أي قانون أساس أو تعديل لقانون أساس بسبب الطبيعة شبه الدستورية لهذه القوانين، لكنها طورت مذاهب قد تمكنها من القيام بذلك، أو التدخل بطريقة أخرى.

في بيان صدر الأسبوع الماضي، بعد ساعات من قيام المحكمة العليا بالإشارة إلى أنها قد تطالب الحكومة بتأجيل تنفيذ القانون الذي يصَعب تنحية رئيس الوزراء إلى ما بعد الانتخابات القادمة لمنعه من أن يكون قانونا مصمما لمنفعة رئيس الوزراء نتنياهو الشخصية، زعم رؤساء أحزاب الائتلاف أن المحكمة ليس لديها سلطة إلغاء قانون أساس أو التدخل بطريقة أخرى في تنفيذه،

معتبرين أن مثل هذا القرار من شأنه أن يخل بالتوازن بين فروع الحكومة. وقد رفض نتنياهو مرارا الإجابة عما إذا كان سيلتزم بقرار المحكمة العليا بإلغاء قانون المعقولية أو قانون تنحية رئيس الوزراء.

يأتي الخلاف حول التعديلين على قانوني الأساس على خلفية خطة الإصلاح القضائي التي تدفع بها الحكومة، والتي قوبلت بشهور من الاحتجاجات الجماهيرية من قبل المعارضين. وتقول الحكومة وأنصارها إن التشريعات ضرورية لكبح جماح ما يرون أنها محكمة ناشطة بشكل مفرط، بينما يقول منتقدوها إنها ستجرد المحكمة من سلطتها للعمل كضابط ضد السلطة التنفيذية، مما يقوض بشكل خطير الطبيعة الديمقراطية لإسرائيل. وأدى الخلاف حول الخطة إلى انقسام عميق في المجتمع الإسرائيلي، وتسلل إلى عناصر المتطوعين في الشرطة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : صيحات استهجان لوزيرة المواصلات خلال الرحلة الأولى على متن القطار الخفيف في تل أبيب

بقلم تشارلي سامزر

قوبلت وزيرة المواصلات ميري ريغيف بصيحات استهجان من محتجين مناهضين للحكومة وهتافات "عار" خلال مراسم إطلاق الخط الأول للقطار الخفيف في تل أبيب يوم الأربعاء. وحضر الحدث في يافا ريغيف والمسؤولون التنفيذيون المشاركون في المشروع الجاري، والذي تحت الإنشاء منذ عام 2015. وسيتم افتتاح الخط الأحمر، الذي يمتد على 34 محطة من بات يام إلى بيتح تيكفا، للجمهور رسميا يوم الجمعة. وأشرفت وكالة النقل العام الحكومية "ن.ت.ع" على بناء الخط، إلى جانب شركة "تيفيل"، المسؤولة عن الخط بالتحديد.

بسبب احتجاج المتظاهرين على وجود ريغيف وحقيقة أن الخط لن يعمل أيام السبت، قامت الشرطة بإغلاق المدخل إلى محطة "إيرليخ" في يافا وفرضت رقابة مشددة على الرصيف المكتظ. مع اقتراب القطار، اندلعت مشادة قصيرة بين أحد المراسلين والأمن. نقل القطار الخفيف ريغيف من يافا إلى محطة "اللنبي" تحت الأرض، حيث قامت بجولة امتدت لنصف ساعة مع الرئيس التنفيذي لـ"ن.ت.ع" حاييم غليك.

وسألت ريغيف أحد مساعديها: "هل لديك بطاقة راف-كاف لي؟"، وقبل أن يتمكن مساعدها من إخراج البطاقة من محفظته، قام أحد الصحافيين بإعطائها بطاقته، التي تبين عند البوابة أنها لا تعمل. وقالت ريغيف: "جئت إلى هنا اليوم لسبب، لحل المشاكل. لا تزال هناك بعض الفجوات، وينبغي علينا أن نتحدث عنا. هذا هو بالضبط سبب هذه الجولة."

وكانت وزيرة المواصلات السابقة ميراف ميخائيلي قد تعهدت للجمهور بأن يعمل الخط أيام السبت، ولكن هذا التعهد – الذي كان مشكوكا به منذ البداية لأن الخط يمر عبر مدينة بني براك الحريدية – سقط عندما وصلت الحكومة الجديدة إلى السلطة. وتعهدت ريغيف: "سنحافظ على وضعنا الراهن كدولة يهودية حتى في القطار الخفيف."

من المتوقع تنظيم المزيد من الاحتجاجات ضد إغلاق الخط الجديد أيام السبت يوم الجمعة عند افتتاح الخط للاستخدام العام.

* * *

القناة الـ12: نتنياهو لم يُبق أيّ خيار: الاحتجاجات يجب أن توجّه إلى هدف جديد

بقلم ايهود باراك

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع .أطلس للدراسات الإسرائيلية

أين نقف؟... إليكم بعضًا من أحداث الأسبوع فقط:

1 .نتنياهو ووزراؤه شرعوا في حملة تهديد فظيعة على المحكمة العليا، يلمحون إلى أنهم ليسوا مُلزمين بالضرورة بقراراتها؛ هذا يذكرنا بالعرض الفظيع صبيحة افتتاح محاكمته، رأس الحصان لم يوضع بعد على باب رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت.

2 .انقضاض لا أخلاقي من قِبل نتنياهو وحاشيته على رئيس الأركان وقادة الجيش الإسرائيلي، في محاولةٍ مفضوحة لتحميلهم المسؤولية وتمهيد الطريق أمام اتهامهم بأيّ حدث أمني مؤلم. هذا كله بعد أن منع نتنياهو - في خطوةٍ غير أخلاقية، تجاوزت صلاحياته، بشكل فاضح - انعقاد جلسة الكابينت، قبل التصويت على الانعكاسات الفورية والمباشرة للتشريع على أمن الدولة. إلى الآن، لم يتم التلميح إلى أن قادة الجيش الإسرائيلي هم "خدام الانقلاب العسكري" لقادة الاحتجاجات، وهم في الواقع "يساريون خونة."

3 .النقاش حول قانون التجنيد محصن بـ"استراحة البلوغ" أو بالدرع الخاص، لمجرد كونه نزوة وسطية، هذا تدمير لـ"جيش الشعب" وتطبيق مهووس لفكرة "نصف خادمين - نصف متعلمين."

4" .فراشات": الوزير المعين للنووي ديفيد امسلم تخلى عن تعلم منصبه وتوجه إلى طرد مديرة هيئة الشركات الحكومية ميخال روزنبويم، الموظفة العامة الموهوبة والناجحة، فقط لأنها كذلك، وأجبرت مجموعة من الفتيات على الانحشار في مؤخرة الحافلة وتغطية أكتافهن بالبطانيات. في وسط المدينة، وفي وضح النهار، وهذا إن أردتم نموذج لما ينتظر النساء في إسرائيل فيما بعد، ضباط الاحتياط التنفيذيين طُلب منهم إعادة السلاح المملوك بترخيص بحيلة محرجة مستوحاة من وزير الأمن القومي، وفيما بعد فبركة اتهامات "جنائية" بحقهم كـ"مُخالفين للنظام" في المظاهرات. ظبيته الخاصة ما تزال تحمل السلاح، وكذلك "نشطاء الإرهاب اليهودي" الذين يخرجون لرعي الغنم في وقت متأخر في ليلة السبت (الغنم تستجيب للمبادرة) ينهون رعيهم بإطلاق النار الحي وجثمان (شهيد)، ويحظون طبعًا بـ"دعم من الوزير."

ما المغزى؟

نهاية الأوهام! لا، "نتنياهو ينجر" ولا "أحد في الليكود يطالب بالتخفيف"، ولا حتى "النزول تحت الحمالة". نحن في ذروة "ثورة قضائية" على المنشطات، صدام مخطط له للقضاء على الديمقراطية في إسرائيل وتحويلها إلى ديكتاتورية بحكم الأمر الواقع، فاسدة، ظلامية، دينية وعنصرية. استعداد نتنياهو لتدمير المنظومة القضائية من أجل أن يُنقذ نفسه من المحاكمة، ودفع الإكراميات لشركاء دربه، حتى بثمن الخطر الأكيد والقريب من أهلية الجيش الإسرائيلي ووحدته، وأسس أمن إسرائيل وحياة جنودها ومواطنيها؛ يُعتبر خروجًا غير مسبوق على القانون، وخطيرًا مبينًا يُلقي بظلاله الثقيلة على حقيقة أهليته للاستمرار

في قيادة الدولة. هذا كله دون التعريج على الضرر البالغ للاقتصاد، والعلاقات مع الولايات المتحدة أو رفع الحصانة عن المقاتلين والقادة من أوامر الاعتقال في الخارج والشكاوى في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي.

إنه تمرد نتنياهو على الديمقراطية الإسرائيلية، إضافة إلى خرقه ليمينه الدستوري يوم أدت الحكومة القسم، ناهيك عن الخرق الفاضح لنظام تضارب المصالح، الذي تستند إليه المحكمة العليا في مصادقتها على بقاء شخص يُحاكم على مخالفات فساد خطيرة في منصبه كرئيس للحكومة.

هو المحرك، وهو المسؤول، وهو مصر على دوس كل ما يعترض طريقه. لا ينبغي أن نخطئ! نتنياهو، مخاوفه، وانحرافه عن المسار هي المشكلة. الطيارون والـ 15 من المتطوعين هم الحل، وليس العكس، الطيارون وبقية المتطوعين هم الإصبع في السكر، إصرارهم هو الذي يُنقذ إسرائيل من أن تضل سبيلها، وقيمها ومصادر ازدهارها. تمامًا كما أنقذ اسلافهم وخريجوهم إسرائيل من ذلك الإخفاق قبل 50 سنة.

وللتوضيح المعتدي هو نتنياهو، وإلى جانبه روتمان ولفين، سموتريتش، وبن غفير، هو المتمرد الذي يحاول، كما صاغت ذلك الرئيسة حايوت "تدمير استقلال المحكمة ودفع إسرائيل خارج أسرة الديمقراطية". الاحتجاجات الجماهيرية وتأجيل التطوع من قِبل الطيارين والجنود هي ردود فعل تلقائية من قِبل المواطنين، وفعل دفاعي مستقل من قِبل الشعب ضد الحكومة المتمردة، التي تعمل بطريقة غير ديمقراطية وغير شرعية فاضحة. المسؤولية عن الأضرار، والإصابة التي لحقت بالجيش الإسرائيلي، وعن التدهور، بل وعن النتائج المؤلمة لهذا التدافع تقع على كاهل المعتدي نتنياهو، وليس على كاهل الأمناء على الديمقراطية، الطيارون أو المدنيون.

على أيّ حال، أمام نتنياهو طريقة بسيطة لتبديد الأزمة على الفور، ليتكرم رئيس الحكومة ويعلن عن اجتماع للكنيست في الأسبوع القادم، اجتماع يُلغى فيه في يوم واحد من المداولات تقليص حجة المعقولية وبقية "قوانين الانقلاب" التسعة التي مُررت بالقراءة الأولى أو الجاهزة للتمرير؛ سينزاح المسدس عن عنق الديمقراطية وستتبدد الأزمة، وبالتالي يستمر القضاء. هل يعقل وهل يُمكن القبول بأن يكون هذا هو المحرك الوحيد للأزمة الوطنية التي نوجهها؟ سيكون هناك أيضًا بعض من المجرمين أو الجشعين أو العنصريين المسيانيين الذين لن يكونوا راضين، لكن مَن وماذا بالضبط ينتظرهم إذا قرروا مغادرة الحكومة؟ ونقول هنا مجرد كون نتنياهو لا يفكر بالسير في هذا المسار، هو ما يوجب على الجهات المحتجة عدم الاكتفاء بهدف "إلغاء التشريع الانقلابي"، وإنما المطالبة بشكل واضح بإبعاد محركيه، وعلى رأسهم نتنياهو؛ إنها الطريقة الوحيدة لنؤكد لمواطني الدولة بأن الكابوس الذي نحارب اليوم للخروج منه لا يُمكنه أن يعود.

إلى أين من هنا؟

الأسابيع الستة القادمة ستختبر بقرارات المحكمة العليا في الاستئناف في مواضيع "حجة المعقولية"، "الحصانة" و"تعارض المصالح". أؤمن بأن العليا لن ترتدع من التهديدات، والخط المركزي لقراراتها سيكون الإلغاء الفعلي للقوانين بهذه الصيغة أو غيرها. مثل هذا القرار، سيخلق على الفور أزمة قانونية، "أزمة علنية" طالما رفضت الحكومة الانصياع لتعليمات العليا أو "أزمة احتلال" سنتيمتر واحد تحت وجه الأرض، وإذا اختارت الحكومة التنصل من القرار والامتناع عن الصدام المباشر

معه، مع كونها مستمرة في تقويض الديمقراطية التي ستنهار بأيّ طريقة أخرى، هذا الوضع من شأنه أن يُضعف سيطرة نتنياهو على شركائه، حتى في "الليكود" نفسه. على أيّ حال، عاجلًا أو آجلًا بعض الشيء سيقع الصدام بين التعليمات التي يتخذها رئيس الأركان أو حارس آخر من الوزير المُعين عليه وبين قرار العليا. أنا على قناعة بأن الحراس سيتوجهون إلى النائبة العامة، التي ستوجههم بدورها للانصياع للقانون، وهذا ما سوف يكون. محاولة الحكومة إقالة حارس البوابة المُفترض أو النائبة العامة سيخرج إلى الشوارع مليون مواطن. الاحتجاجات والعصيان المدني لن يتوقفا حتى تخضع الحكومة وتنحني أو تسقط.

يجب التوضيح: الحكومة ورئيس الحكومة الذين لا يحترمون قرارات العليا يعملون على خلاف القانون ومبدأ الفصل بين السلطات، وهذا خرق للمواثيق؛ بل ربما مخالفة جنائية. إنه عمل غير شرعي، فاضح، ترفرف فوقه راية سوداء. ليس فقط حقه، بل واجب على كل مواطن أن يعمل بكل طريقة قانونية، بهدف وقفه. عصيان مدني غير عنيف هو إذًا واجب أخلاقي على الأفراد، وعلى كل هيئة تحترم نفسها.

ستكون هذه حقبة صعبة للغاية، حتى على النائبة العامة، التي أثبتت أنها عامود فقري استثنائي، وأن شيئًا ما كان ينقص سلفها في المنصب. إنها فترة اختبار لوزير الأمن، وفترة صعبة لبقية حراس البوابة، وسيما رئيس الأركان. أؤمن بالنزاهة وبالعامود الفقري لكل هؤلاء، لكن بنظرة إلى كل هذه الجهات العليا والنائبة العامة، وحراس البوابة، وحتى قادة المعارضة، جميعهم يستمدون الشرعية الجماهيرية والصلاحية الأخلاقية لعملهم وصمودهم في وجه الضغوطات، من وجود الاحتجاجات الشعبية المدنية غير العنيفة، القوية والخلاقة، والمثيرة والملهمة، الكافية للانتصار، والانتصار لابدّ آت.

يُحتمل أن تقع في هذه الحقبة المعقدة أيضًا تطورات مصدرها التدهور الأمني المحتمل، حيث مستوى الثقة برئيس الحكومة وبرجاحة عقله وقراراته في أحض مستوى (واقتبس: "هناك تخوف حقيقي ومبرر، يجب أن أقول إن المقصود اعتبارات نابعة من وضعه القانوني وليس بالضرورة من المصلحة الحقيقية للدولة وأمنها". بعض القراء يذكرون طبعًا من قال ذلك). وربما تكون هناك تطورات في المجال السياسي أيضًا، والتي يكون المطلوب فيها رجاحة عقل عميقة، خالية من الاستفسارات والثقة (التي لا نجدها) لدى الجمهور بهدف اتخاذ القرارات الصحيحة، لأسباب واضحة متعلقة بحساسية وكثرة وجوه الاعتبارات التي لا أريد أن أخوض فيها هنا.

ما العمل؟

المطلوب منا في هذه الفترة التي نواجها القيام بخطوات عملية كثيرة، بعضها يناسب أن تناقش علانية، من بينها:

1. الاحتجاجات المتزايدة المتفاقمة قبيل الـ 12 من سبتمبر، ولغاية حسم الاستئنافات.

2. تجهيز بنية تحتية للتفاهمات، والتوافقات، والتنسيقات والاستعداد للانتقال إلى العصيان المدني غير العنيف خلال فترة قصيرة، واسعة النطاق، بما في ذلك إيقاف أجزاء كبيرة من أعمال الدولة، وبلورة سبل تحرك واقعية تناسب مختلف المجالات.

3. تحريك نقاش شعبي موسع في مواضيع مقام "الحكومة المتمردة" وسلطة القانون، وعدم شرعيتها، إلى جانب شرعية الكفاح الدفاعي ضدها، جوهر المواضيع التي تتصدر استئنافات العليا، مسؤولية رئيس الحكومة مسؤوليات وواجبات حراس البوابة والوزراء المعينين عليهم: الأمن، الأمن القومي، رئيس الحكومة.

4. تحقيق تفاهمات مع قادة المعارضة، حيث وفي ظل الخطر المباشر والواضح لقيام دكتاتورية بحكم الأمر الواقع، لن تكون هناك "محادثات متجددة" برعاية الرئيس، ولن يكون هناك عمليات لإنقاذ نتنياهو، إلى أن يتحقق الحسم الواضح والإحباط التام للانقلاب القضائي. من رئيس الدولة الذي أزعم بأن قلبه في المكان الصحيح، من الضروري ومن الجدير أن نسمع بصوته مع أيّ جانب يقف في هذا الخلاف، وما هي الاستنتاجات العملية من ذلك.

5. استمرار الدعم القانوني النوعي والوثيق للشكاوى التي من شأنها أن تكون مطلوبة على المستوى المهني الرفيع ومواقيت زمنية قصيرة. ذلك إلى جانب الدعم الدائم لنشاطات التظاهر والاحتجاجات في ظل التدهور المُقلق لنمط عمل جزء من الجهات الشرطية، بتوجيه إشكالي من قمة الهرم. في هذين المجالين، في صفوف الاحتجاجات نشاطات شاملة ومُجدية منذ اليوم.

6. الإعدادات للتعطيل الشامل للاقتصاد والمجتمع، وإغلاق مؤسسات ورموز الحكم ومنعها من التصرف بخلاف القانون.

الحسم أولًا، وبعد ذلك الاتفاق الواسع النطاق

نعيش أيامًا مصيرية لأمن وهوية ومستقبل دولة إسرائيل، في كفاح من أجل كل ما هو عزيز علينا، أمام خصم مُلاحق ويائس؛ لكنه خبير لا يوقفه شيء. سننتصر، لكن هذا يتطلب مجهودًا مركزًا، عنيدًا وخلاقًا. الخطران الأساسيان علينا هما: من جهة دفن الرأس في التراب، والتنصل من الخطر الحقيقي والقريب الماثل على الأبواب. وقت بذل قصارى الجهد هو الآن، لن تكون هناك فرص أخرى. في مثل هذه الأوضاع، ولغاية نقطة محددة، يبدو أنه من المُمكن العمل عندما يحين الوقت. لم يحدث هذا الأمر بعد، وفي لحظة ما ينقلب كل شيء وتتطور الأمور بطريقة أسرع من قدرتنا على الرد. إذا فشلنا، لن نستطيع تحريك نقاش في أيّ من المواضيع التي تقرر كيف نحيا، وكما أحسن الوصف البروفيسور يوبل نح هرري، الانتخابات النزيهة والحرة لن تجري بعد اليوم أيضًا.

ومن جهة أخرى، الإغراء في المسائل العاطفية، "التفكير بالأمنيات" ليس هناك ما هو أسهل. من ذا الذي لا يتوق إلى اتفاق موسع، وإلى الحوار بدلًا من الصراع، وأن نجلس كإخوة معا أيضًا، وإلى تدوير الزوايا وتنعيم الشقوق؛ إنه لأمر مُمكن بالفعل، لكن فقط في حال وجد أساس مشترك. لا يُمكن الوصف أن الحديث يدور عن طرفيْن يسعى كلاهما إلى استقلال المحكمة، وقيم وثيقة الاستقلال على أنها أساس قيمي للديمقراطية كأسلوب للحكم ولكن بينهما خلاف على المسلمات، والأدوات والسبل، كان حينها محل للمفاوضات والحلول. هذا ما حدث في إعداد الدستور في الدول المتقدمة، وبالفعل هناك الكثير من صيغ الديمقراطية العاملة، لكن في اللحظة التي سقطت عندها الأقنعة ولم يعد من المُمكن ارتكاب المزيد من الأخطاء في جوهر نوايا نتنياهو وشركائه؛ لا سبيل للحل والمفاوضات بين من يريد الديمقراطية والمساواة وسلطة القانون وبين من يريد تطهير المحكمة، والسيطرة على كل السلطات الثلاثة بالقوة غير المحدودة. وحيث لا إمكانية للمفاوضات بين الكبش والذئبيْن

في مسألة ما يؤكل في وجبة العشاء أو بين المغتصب وضحيته حول التوافقات الموسعة بشأن الاغتصاب التالي، في الظروف التي أحلت لا مفر سوى الحسم، استقلال المحاكم وقيم وثيقة الاستقلال والديمقراطية.

وبعد الحسم فقط، مهما كان مؤلمًا، يحين وقت حوار المصالحة، للئم الشروخ وجلوس الإخوة معًا أيضًا. وكذلك للإصلاح الأساسي والعميق لثقافة المواطنة، والعلاقات بين المجموعات المختلفة في المجتمع وإقامة دستور مناسب أو على الأقل قانون أساس: التشريع و"ميثاق حقوق المواطن" كلاهما محصن بالأغلبية والإجراء الخاص.

هذا هو الكفاح الأكثر أهمية، والذي سنشارك فيه طوال أيام حياتنا، وفي النهاية سننظر إلى الخلف ونفتخر بالإنجاز، رغم الثمن. سوف ننتصر، لأننا مع القانون ومع قيم الديمقراطية ومع كل ما جعل أرضنا الرائعة إلى اتان، وروحنا قوية صلبة ومعنا الكثير والكثير من الشباب، والكثير الكثير من المتدينين وأعضاء اليمين المعتدل، والعرب أيضًا وأبناء الأقليات. نعرف ما هو الصواب، ومستعدون لنحارب من أجله حتى ننتصر. وهذا ما سوف يكون.

* * *

القناة الـ12: ضوء تحذيري فاقع... حماس تعود إلى الأسلوب الذي حقق لها الإنجازات

بقلم مئير بن شبات

في خضم الأحداث، ولكون الأخبار حول الكشف عن خلايا "إرهابية" أصبح أمرًا روتينيًا، مرّ التقرير غير الاعتيادي من تحت رادار وسائل الإعلام حول خلية حماس من منطقة "بنيامين"، التي خطط أعضاؤها لخطف جندي من الجيش الإسرائيلي، وتم اعتقالهم في مرحلة مبكرة من التجهيزات لهذه العملية؛ دون أن يلتفت إليه أحد.

حسب إعلان "الشاباك"، فقد تسلح أعضاء الخلية بوسائل قتالية، وجمعوا المعلومات، وقاموا بجولات ميدانية بغرض معرفة نمط تحركات الجنود الذين يخدمون في منطقة "بنيامين"، وخططوا مسارات الفرار، بل لقد جهزوا مكانًا سريًا لاحتجاز الجندي الذي سيتم خطفه فيه، لقد عملوا بدعم وتوجيه من قيادات حماس من غزة والخارج.

إذا كان التخطيط لعملية الاختطاف قد تم بالفعل بناءً على توجيهات قادة حماس أو مصادقتهم ولم يكن نتاج مبادرة محلية، فيجب النظر إليه على أنه قرار تنظيمي بتجديد استخدام أسلوب الاختطاف لأغراض المساومة. إذا كان الأمر كذلك، سيكون من الصواب الافتراض بأن توجيهات مشابهة مررت (أو سوف تمرر) أيضًا إلى خلايا أو مجندين آخرين.

من منظور حماس، عمليات الاختطاف هي المسلك الرئيسي الذي يؤدي إلى إطلاق سراح رجالها من السجون الإسرائيلية. حماس تحتجز في غزة جثث قتلى الجيش الإسرائيلي؛ أرون شاؤول وهدار غولدن، والمواطنين ابرا مانغستو وهشام السيد، وتستخدمهم كورقة مساومة لهذا الغرض. التخطيط لعملية الاختطاف يُمكن ان يشير إلى أن قادة حماس سلموا بحقيقة أن الكنوز التي بين أيديهم لا تكفي للقيام بإنجاز صفقة تبادل جديرة؛ لذلك يحاولون تحقيق أوراق أخرى.

يجب أن نعرف بأن تنفيذ عملية الاختطاف ليست بالأمر الهين، فمثل هذه العملية تنطوي على فعل معقد، فهي تستوجب التنسيق الإقليمي المعقد والتجهيز اللوجستي المتواصل، مع التخفي عن مجسات المخابرات الإسرائيلية وعن أجهزة الأمن

الفلسطينية. مثل هذه العملية تنطوي على أثمان باهظة إثر عمليات التحقيق أو خطوات الرد الإسرائيلي، التي ستأتي على إثرها. مثل هذه العملية من شأنها أيضًا أن تضع غزة أمام إمكانية الاشتعال، في التوقيت الذي لا يتناسب بالضرورة مع رغبة حماس. هذه الاعتبارات الماثلة أمام ناظر قادة حماس، رغم التزامهم بإطلاق سراح رجالهم والهيبة التي يحققها لهم القيام بذلك، ترجح بشكل عام كفة الميزان لصالح القيام بمثل هذه العملية.

الكشف عن هذه الخلية من المُفترض أن يشعل الضوء الأحمر أمام المنظومة الأمنية، وأن يزيدها قلقًا آخر فوق مجمل مقالقها في هذه الأيام. أولًا، من الصواب إعادة تنشيط أوامر التصرفات المانعة، كذلك الصواب زيادة مجهودات إحباط عناصر حماس وتقليص تصاريح التنقل التي تسمح بالتنسيق دون أداة وسطية بين قطاع غزة ومناطق في الضفة الغربية. عدا عن ذلك، آن الأوان للتخلص عمن بعض الشخصيات التي تقود منذ سنوات "عمليات الاختطاف" بحقنا، وعلى رأسهم صالح العاروري الذي يمكث في الخارج. رحيله بشكل طبيعي في ظروف تنسب إلى إسرائيل، سيعزز الردع أيضًا تجاه أعداء آخرين، زادت ثقتهم بأنفسهم في الفترة الأخيرة.

* * *

الأزمة الدستورية بالكيان و انعكاساتها على الجيش والشاباك والموساد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

حذر الكاتب والمحلل "نداف إيل" في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرنوت صباح الأربعاء بأن هناك أزمة دستورية قادمة في الكيان، بسبب قرارات متوقع أن تتخذها محكمة العدو العليا، بشأن إلغاء قانون المعقولية الذي أقره الكنيست. وأشار "إيل" إلى أن الأزمة الدستورية ستدفع قادة المنظومة الأمنية من الجيش والشاباك والموساد إلى الالتزام بقرارات المحكمة العليا، وما يشكله هذا من عدم استقرار "حكومة نتنياهو." وأضاف "نداف إيل": تخيل الوضع التالي: في غضون أسابيع قليلة، قررت المحكمة العليا أن القانون الذي يلغي سبب المعقولية باطل، ولاغٍ بسبب عدم الشرعية.

هذا قرار ممكن تماماً، في ضوء التطرف والجشع في الصياغة التي بدأها "ياريف ليفين" و"سمحا روثمان"، فهل ستعلن الحكومة أنها ستمتثل لأمر المحكمة؟ انطلاقاً من الخط الحالي في الائتلاف، وهو الخط الذي يمليه "مكتب رئيس الوزراء"، هل من المحتمل أن يستمر في تركنا في حالة توتر؟

يجب التوضيح أن قرار المحكمة العليا في حد ذاته، لن يتسبب في تنفيذ أو تجنب أي إجراء من قبل السلطة التنفيذية، وسيأتي الاختبار الكبير في المستقبل، في قضية محددة سيتم عرضها من قبل المحكمة العليا .**ماذا سيفعل التحالف في مثل هذه الحالة المستقبلية؟**

حرب أهلية

حسناً، أمس فقط، قال رئيس لجنة الدستور "سيمحا روثمان"، ليديعوت أحرنوت إن "سلوك المحكمة قد يؤدي إلى حرب أهلية."

سيأتي المستقبل بسرعة، على سبيل المثال، الوزير "دودي أمسالم" يشن حرب استنزاف ضد مديرة هيئة الشركات الحكومية "ميخال روزنباوم"، ويعمل على عزلها منذ أسابيع، في ذلك الوقت، نشرت بروتكول لدقائق المحادثة الأخيرة التي أجروها، وجهاً لوجه، كلمات "وقح" و"متلاعبة" و"جاحد الشكر" و"كاذب" هي بعض كلمات الوزير المسجلة هناك، هذه هي مكافأة "روزنباوم" لكونها حارساً فعالاً ضد التأثير السياسي المفسد.

لنذهب إلى أبعد من ذلك، ونفترض أن الحكومة تنجح -بفضل ما يسمى "مفوض الخدمة المدنية" في الحكومة – في عزل "روزنباوم"، تقدم مديرة هيئة الشركات الحكومية التماساً إلى المحكمة العليا، مدعيةً أن العزل قد تم بشكل غير قانوني، ومن المرجح أنها ستقدم مجموعة من الأسباب الإدارية، وستدعي أيضاً عدم المعقولية المفرطة في قرار الحكومة، المحكمة العليا ستبذل قصارى جهدها لعدم الحكم على المعقولية.

إذا كان مع ذلك يحكم ذلك، فإنه سيفعل ذلك بافتراض أن القانون باطل، محذوفاً من السجلات، إنه غير موجود، لكن يمكن للحكومة أن تعلن أنها لا تقبل القرار: بعد كل شيء، حدد الكنيست سبب المعقولية في تعديل القانون الأساسي. لذلك، سيقول "ليفين" و"روثمان"، أن قرار المحكمة العليا صدر بدون سلطة على أساس غير موجود، أي بحسب أسلوب الحكومة، تم طرد "روزنباوم."

في الخطوة التالية، ستقوم الحكومة بتعيين مدير جديد لهيئة الشركات (صديق لأمسالم؟ لم لا)، وسيطلب تولي منصبه في مكتب الرئيس التنفيذي، لكن "روزنباوم" ستظل جالسًة هناك؛ وفقاً لـ القانون في "إسرائيل"، هي المديرة الحقيقية، والمدير الجديد المكلف من الحكومة، سيتصل بضابط أمن الهيئة ويطلب طرد الشخص "الدخيل" من مكتبه. وإذا وافق ضابط الأمن، فإن "روزنباوم" سوف تتصل بالشرطة، وإذا رفض ضابط الأمن، فإن مدير الهيئة نيابة عن "حكومة نتنياهو" سوف يستدعي الشرطة.

عندها سيضطر المفوض إلى اتخاذ قرار :**هل يطيع الحكومة أم القانون والمحكمة**؟ إذا عصى الحكومة، فيمكنها محاولة عزله واستبداله بمفوض آخر، وستتكرر القصة بأكملها، هذه المرة فقط سيكون ضباط الشرطة، حتى مستوى الشرطي، هم من سيقررون من سيطيعون، **هل يطيعوا المفوض القانوني أو مفوض بيبي؟** هذا هو المسار الخطير الذي يمهده لنا الانقلاب القضائي هما النتيجة المباشرة لخطوتين أساسيتين وافق عليهما "بنيامين نتنياهو."

- **الأول: محاولة لتمرير مجموعة من القوانين التي تغير النظام الديمقراطي.**
- **والثاني: هو إقامة موقف يرفض الانصياع لقرارات المحكمة العليا، و"نتنياهو" هو أول رئيس وزراء في تاريخ البلاد يرفض التصريح علانية بأنه سيلتزم بأوامر المحكمة العليا.**

الصراع المحتمل على السلطة مع المحكمة العليا هو مصدر قلق كبير للائتلاف ومؤيديه، لأسابيع، كان مؤيدو "الإصلاح" يحاولون تهديد المحكمة العليا، التي لن تجرؤ حتى على النظر في الالتماسات ضد قوانين التحصين والمعقولية. وصدرت تعليمات للوزراء وأعضاء الكنيست بعدم الالتزام بطاعة الحكومة للمحكمة العليا، الهدف هو ثني القضاة عن إصدار الأحكام وفقاً للقانون، وكذلك تصوير قرارهم على أنه قرار غير شرعي حتى قبل اتخاذه.

تحدٍ مستحيل

لكن وراء هذه التهديدات، التي هي ضمنية إلى حد ما، يدرك التحالف أن الأزمة الدستورية ستشكل تحدياً مستحيلاً للحكومة، ويقدر التحالف أنه في حالة حدوث مثل هذه الأزمة، فإن الشاباك والموساد و"الجيش الإسرائيلي" لن يتصرفوا بطريقة تتعارض مع القانون. سوف يلتزمون بالقانون كما يفسره المستشارون القانونيون المحترفون، وإذا كان هناك حكم أو أمر صريح فسوف يطيعونه، أما بالنسبة للشرطة، وهي العامل الأساسي في مثل هذه الأزمة الدستورية، فهي أكثر تعقيداً بكثير.

من ناحية أخرى، تعتبر الشرطة هيئة أضعف وأكثر تأثراً بالسياسة، من ناحية أخرى، تعمل الشرطة في تكافل يومي مع النظام القضائي، ويصعب تخيل مفوض يعرف أن رئيس الشاباك ورئيس الأركان يطيعان حكم المحكمة وقراراتها بينما يتلقى أوامر من المجرم السابق "إيتمار بن غفير." وعلى الصعيد الدولي قد يتطور الأمر على الفور، لأن "نتنياهو" يخشى أن مؤسسات الدولة المركزية ستطيع المحكمة، وبعبارة أخرى، إنه خائف من الخسارة.

في الأسابيع الأخيرة، هاجم أعضاء التحالف بشكل متكرر "الجيش الإسرائيلي" والشاباك، في كل مرة بذريعة مختلفة. الهجمات تتزايد، وقد بلغت ذروتها في الأيام الأخيرة مع الهجمات العدوانية بشكل خاص ضد رئيس الأركان "هرتسي هاليفي"، ويبدو أن أسباب ذلك تتعلق بالأحداث الجارية: محاربة الإرهاب اليهودي، أو تعامل "الجيش الإسرائيلي" مع رفض التطوع للطيارين والاحتياط. ليس من المستحيل أن يكون ما يزعج الوزراء وأعضاء الكنيست، وكذلك "رئيس الوزراء نتنياهو"، مسألة أعمق بكثير: "الالتزام القاطع للمنظمات المهمة في المؤسسة الإسرائيلية بسيادة القانون."

منذ أسابيع يحاول أنصار "الإصلاح" تهديد محكمة العدل العليا بأنها لن تجرؤ حتى على النظر في الالتماسات ضد قوانين التحصين والمعقولية. ووجه الوزراء وأعضاء الكنيست بعدم الالتزام بذلك ستطيع الحكومة المحكمة العليا، والهدف هو ثني القضاة عن إصدار الأحكام وفقاً للقانون، وكذلك اعتبار قرارهم غير شرعي حتى قبل قبوله.

* * *

كلكلست : رغم الأزمة.. جيش العدو سيسرّح عشرات الضباط

بقلم يوبال سديه

من المتوقع أن يقوم "جيش العدو الإسرائيلي" بتسريح العشرات من الضباط برتبة "رائد" هذا العام، تم تعريف بعضهم على أنهم ضباط متميزون، وذلك في وقت يواجه فيه الجيش نقصًا كبيرًا في الضباط في هذه الرتب بالضبط وعلى الرغم من سعي وحدات أخرى في الجيش لاستيعابهم، في بعض الحالات، كان هؤلاء ضباط يريدون التوقيع على الخدمة الدائمة حتى سن التقاعد، بل إن الجيش شجعهم على ذلك وفي اللحظة الأخيرة تغيرت خططهم دون إنذار مسبق.

تتم عمليات التسريح من خلال إجراء يسمى "إجراء الإفراج عن الجنود من الخدمة الدائمة لأسباب تنظيمية" أو اختصار "تقليص القوات النظامية"، هذا إجراء تم إنشاؤه في الأصل في عام 2006 وتم تحديثه منذ ذلك الحين عدة مرات ويسمح "للجيش الإسرائيلي" بتسريح أفراد من الخدمة الدائمة، وبحسب الجيش، فإن هذا هو تنفيذ لخطته السابقة متعددة

السنوات (تنوفا) التي روج لها رئيس الأركان السابق "أفيف كوخافي"، والتي كانت تهدف إلى جعل الجيش النظامي أصغر سنا، يسمح إجراء "تقليص القوات النظامية" بتسريح من الخدمة ضباط حتى عمر 39 عام فقط وحتى رتبة رائد.

وفقًا لبيانات "الجيش الإسرائيلي"، تم تسريح ما يقرب من 322 ضابطًا على أساس تقليص الجيش النظامي منذ عام 2016، حيث كان متوسط عمر المفصولين 34، في عام 2022، سرح الجيش 44 ضابطًا على هذا الأساس وفي عام 2021، 99 ضابطًا. يزعم الجيش الإسرائيلي أن التوجيه الأخير المتعلق بخفض القوات النظامية في "الجيش الإسرائيلي" قد تم تعميمه في عام 2022، وفي هذه الأيام يتم التعامل مع الحالات الأخيرة للتقليصات التي تم اتخاذ قرار بشأنها في عام 2022 والتي لم يتم تنفيذها بعد. ويُزعم أيضًا أنه في عام 2023 لم يتم تعميم مثل هذا التوجيه، وهو ما يعني ضمنيًا أنه لا توجد نية للقيام بذلك، على الرغم من تصريحات "الجيش الإسرائيلي"، علمت "كالكاليست" عن ضباط تلقوا إخطارًا في الأسابيع الأخيرة بأنه من المتوقع تسريحهم من الخدمة ضد إرادتهم لأن "الجيش" يجب أن يفي بحصص تقليص القوات النظامية، وهذا مخالف لموقف القادة المباشرين لهم الذين يريدون إبقائهم في الجيش.

"أزمة الضباط برتبة "رائد.."

يأتي تسريح الضباط بالتزامن مع الأزمة الداخلية في الجيش التي نشأت نتيجة تشريع الانقلاب، وقد أدت الأزمة الحالية التي تركز على جيش الاحتياط إلى الإضرار بكفاءة الجيش، والخوف هو أن الخلاف في جيش الاحتياط سوف يتسرب أيضا إلى الجيش النظامي والمجندين النظاميين، ورغم ذلك، وحتى قبل ذلك، واجه الجيش أزمة أفراد محددة أطلق عليها اسم "أزمة الضباط برتبة نقيب"، وهذا يشير إلى مغادرة العديد من الضباط قبل أو بعد وقت قصير من دخولهم المرحلة الخدمة الدائمة الخالصة. حتى إجراءات التشريع للتعديلات القضائية، كانت أزمة الضباط النقباء واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا على طاولة رئيس القوى البشرية ورئيس الأركان، اللذين كان عليهما فهم كيفية التعامل مع تقاعد كبير للضباط يجعل من الصعب شغل الوظائف الرئيسية في الجيش والتي ستؤثر على المدى القصير والمتوسط أيضًا على الجودة المستقبلية لرتب الضابط الكبار.

الذي يمثل بعض المسرحين هي جمعية "الدرع الأمني لجنود ومسرحي المنظومة الأمنية "، والتي تسعى إلى أن تصبح ما يشبه جمعية لتمثيل الجنود من الخدمة الدائمة وتطالب بوقف إجراءات تسريحهم ضمن خطة تقليص القوات النظامية.

* * *

وزراء حكومة "نتنياهو" يتصرفون على افتراض تشكيل لجنة تحقيق

أكد وزراء "كابينت العدو"، أنهم يعملون على افتراض تشكيل لجنة تحقيق في المستقبل لفحص العوامل التي أدت إلى إضعاف كفاءة جيش العدو، بسبب الأزمة التي أحاطت بالترويج لإجراءات "نتنياهو" لإضعاف القضاء، وقدّر عدد من الوزراء في الأيام الأخيرة أن هناك احتمالية كبيرة لتشكيل مثل هذه اللجنة. وقال عضو في "الكابينت" لصحيفة "هآرتس": "نحن نعمل على افتراض أنه قد يتم تشكيل نوع من لجنة التحقيق في المستقبل." وأضاف أنه يجوز تشكيل مثل هذه اللجنة في حالة نشوب حرب، أو إذا تغيرت الحكومة والتي تأتي بعدها أن تقرر تشكيلها.

في الوقت الحالي، **يرفض "نتنياهو" إطلاع أعضاء حكومته على الوضع فيما يتعلق بكفاءة "جيش العدو الإسرائيلي" واستعداده للحرب**، ولا يتم تعريف الغالبية العظمى من أعضاء "الكابينت" بالبيانات الدقيقة للأضرار التي لحقت بكفاءة الجيش، وحتى مناقشة هذه القضية في اجتماعات "الكابينت."

وقال وزير آخر لصحيفة "هآرتس": "أعضاء الحكومة لا ينامون في الليل"، "عندما يحذر الجيش مرارًا وتكرارًا من عدم الاستعداد، يتم تسجيل كل شيء في البروتوكول، ويدرك أعضاء "الكابينت" أنهم سيدفعون ثمناً باهظاً ولن يكون لديهم من يختبئون وراءهم، هذا الوضع سيكلف الناس في حياتهم السياسية، هناك ستكون نقطة يقف فيها الناس ويقولون إنهم لم يعد بإمكانهم الاستمرار على هذا النحو." كما تقدر مصادر مختلفة في المنظومة الأمنية للعدو أن هناك فرصة معقولة لتشكيل لجنة تحقيق، حيث نشرت القناة الـ 12، أن مساعدًا مقربًا لرئيس الأركان "هرتسي هاليفي" نصحه بتسجيل جميع محادثاته مع "نتنياهو" والوزراء.

قبل أيام قليلة نُشر أن رؤساء "الجيش الإسرائيلي" وقادة المنظومة الأمنية يقومون بتوثيق تحذيراتهم لأعضاء "الكابينت" والوزراء كتابيًا بشأن جاهزية الجيش. وفي الأيام الأخيرة، برر "نتنياهو" جهوده للحد من نشر البيانات خوفا من تسريب معلومات حساسة حول جهوزية الجيش للحرب، يمكن الافتراض أن قلقه موجه في الوقت نفسه مع احتمال أن تعطي التسريبات قوة دفع للاحتجاج ضده، وستساعد في زيادة عدد جنود الاحتياط الذين سيرفضون التطوع.

* * *

"غوتليب" لـ "نتنياهو".. "ما الذي تعتذر عنه؟

ردت عضو الكنيست "تالي غوتليب" من حزب (الليكود) صباح الثلاثاء على بيان رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" ووزير جيشه "يوآف غالانت" بدعم رئيس أركان الجيش وقادته، في ضوء الهجمات ضدهما خلال الأيام الأخيرة، وخاصة ضد الوزير "دافيد أمسالم." وبحسب القناة 13 غردت "غوتليب" قائلة: "سيدي رئيس الوزراء، لماذا تعتذر؟ ما هو الحق في وجود الحكومة إذا بقينا صامتين عندما فكرت قيادة الجيش الإسرائيلي في إصدار بيان بشأن كفاءة الجيش الإسرائيلي بطريقة من شأنها أن تصب في مصلحة أعدائنا وتضر بشدة بالصمود الوطني؟ ومن واجبنا أن ندين بكل إخلاص، اعتذر؟ فقط لحقيقة أن رئيس الأركان بقي في منصبه – رئيس الأركان الضمني.. وهذا يشرعن رفض الخدمة."

أمس، أصدر رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" ووزير جيشه "يوآف غالانت" بياناً مشتركاً يدعمان فيها رئيس الأركان والجيش وضباطه. وقال الوزير في "مكتب نتنياهو"، "دودي أمسالم" من حزب الليكود في مقابلة مع إذاعة الجيش: "هناك تمرد داخل الجيش الإسرائيلي." وأضاف أنه في رأيه، "يجب أن يجلس أهارون باراك وإيهود باراك ودان حالوتس في السجن بتهمة التخريب والفتنة ويقبعون هناك لبقية حياتهم."

وجاءت تصريحات أمسالم بعد أن نشر نجل رئيس وزراء العدو "يائير نتنياهو"، منشوراً لناشط يميني يهاجم رئيس أركان العدو "هليفي" جاء فيه: "سيتم تذكرك، سيد هليفي كرئيس أركان فاشل ومدمر في تاريخ الجيش الإسرائيلي وإسرائيل."

* * *

موقع والا : رئيس الأركان الأمريكي يزور الكيان لمناقشة تراجع كفاءة جيش العدو

سيزور رئيس الأركان الأمريكي، الجنرال "مارك ميلي"، كيان العدو، الأسبوع المقبل، وسط قلق متزايد في الإدارة الأمريكية من الأزمة التي نشأت في جيش العدو، بعد الترويج للتعديلات القضائية القانونية. وفي الأيام الأخيرة، كان كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية يتابعون عن كثب التوترات المتزايدة بين رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" وكبار مسؤولي "الجيش"، وتقارير عن محاولات "نتنياهو" منع "جيش العدو" من نشر معلومات للجمهور حول الأزمة. وستسمح زيارة ميلي للكيان، لإدارة بايدن بتقييم بطريقة مباشرة وأفضل عن مدى عمق الأزمة في جيش العدو، وما هي عواقبها المحتملة على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط. وقال مسؤول أمريكي إن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) قلقة من أن الأزمة في جيش العدو تؤثر سلبًا على قدرة الرد "الإسرائيلية" وتشجع عناصر مثل إيران أو حزب الله أو حماس على القيام باستفزازات تؤدي إلى تصعيد الوضع في الشرق الأوسط.

قد يكون لأزمة جيش العدو، والتي تتركز بشكل أساسي في سلاح الجو والاستخبارات وأنظمة العمليات الإلكترونية والعمليات الخاصة، تأثير سلبي على القوات الأمريكية في المنطقة التي تتعاون بطريقة وثيقة مع "الجيش الإسرائيلي" في سوريا وغيرها من الساحات. وقد يؤدي حدوث مزيد من التدهور في الجاهزية العملياتية لجيش العدو، إلى إلزام إدارة بايدن بإرسال جنود إضافيين إلى المنطقة، وهو أمر يرغب في تجنبه قدر الإمكان. ومن المتوقع أن يلتقي "ميلي" مع وزير جيش العدو "يؤآف جالانت" ورئيس أركان "الجيش" "هرتسي هاليفي" ومسؤولين كبار آخرين في جيش العدو والمنظومة الأمنية للكيان. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان رئيس الأركان الأمريكي سيلتقي أيضًا برئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" أم لا.

* * *

موقع والا : "بن غفير" يسعى للتضييق على الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو

أجرى ما يسمى بـ"وزير الامن القومي" للعدو، "إيتمار بن غفير"، الأربعاء، جولة في سجن "عوفر" الأمني ، تحدث خلالها إلى إدارة السجن ومفوضة مصلحة السجون "كاثي بيري"، عن أوضاع الأسرى. وبحسب قوله، "هم يقضون ساعات طويلة في الفناء، نحتاج إلى معرفة كيفية تقليلها لهم."

وبحسب مصدر شارك في الجولة، أوضح "بن غفير" أنه يريد إعدام سجناء أمنيين. وحسب المصدر، قال "بن غفير": "لو كنا دولة عادية، لكان هناك قسم أسرى محكوم عليهم بالإعدام وكانت أمرت المحكمة بإعدامهم، لسوء الحظ، هذا لا يحدث هنا، حتى يتم التصويت على عقوبة الإعدام للإرهابيين، ليس علينا أن نمنحهم شروطًا "فاخرة، ما لا يجب أن نمنحه لهم، لا يوجد سبب لمنحه لهم، لا توجد قضية إعادة تأهيل هنا." كما قال "بن غفير"، إنه "يتوقع أن يرى لاحقًا في ظل ولايته أنهم سيوضعون في أقسام العزل"، مدعيًا أنهم بهذه الطريقة سيفهمون أنه "ليس من المربح أن تكون أسيرا أمنيًا." وادعى "بن غفير"، أن المفوضة العامة لمصلحة السجون المنتهية ولايتها تفهم الخط الذي يرغب في رسمه. وقال، إن ما حدث حتى اليوم

مع الأسرى ساعد فيه قادة سياسيون، إنه سجن يضم حوالي 1200 أسير أمني فلسطيني، وحتى الآن، تم منع كل تدخل تقريبًا في أوضاع معيشتهم وتشديد ظروف أسرهم، من قبل مسؤولي الأمن خوفًا من التصعيد والاضطراب في منشآت السجن.

* * *

هآرتس: باسم الأب.. إلى متى تسكت إسرائيل عن استخدام نتنياهو لـ"كلابه الإعلامية"؟

ترجمة: صحيفة القدس العربي

إن مناكفة شخصيات عامة من خلال الإساءة لأبناء عائلاتهم هي ضربة من تحت الحزام. فالعائلة لا يختارها أحد، وينبغي احترام التمييز بين الخاص والعام. غير أنه في حالة عائلة نتنياهو، داس أبناء العائلة أنفسهم بفظاظة على التمييز بين الخاص والعام وأصبحوا أدوات سياسية في خدمة أبي العائلة. منذ زمن ما تحولت الطبيعة السيئة التي يتصف بها يائير نتنياهو، ابن رئيس الوزراء، من مشكلة عائلية إلى وطنية. أبوه نتنياهو هو الذي حوله إلى مشكلة وطنية، حين بدأ نقل من خلاله رسائل سياسية قذرة، وبعد ذلك يتنكر لها بحجة بائسة في أنها لا تمثل موقفه. هي حيلة باتت مبتذلة ومعروفة.
علينا ألا نمر بصمت على "البوست" الذي نشره يئير نتنياهو يوم الإثنين، وهو بوست ايرز تدمور الذي هاجم جبهوياً رئيس الأركان هرتسي هليفي. ويجب أن نرى أنه موقف يمثل الأب قبل أن يمثل الابن. فـ"البوست" نفسه كتبه تدمور (من مؤسسي "إذا شئتم" رقم 46 في قائمة الليكود)، وأنه شطب بعد أقل من ساعة.
مرت الرسالة في السطر الأخير. آلة السم التي يعد يئير نتنياهو برغياً مركزياً فيها تمكنت من إطلاق لوثها العام. فهم جيش البيبيين على الفور الهدف الجديد وأي ذخيرة ينبغي استخدامها ضده. والدليل تهجمات النائبة تالي غوتليف والوزير دافيد إمسالم على رئيس الأركان، التي هي بمثابة قص – لصق المضمون الذي نشره الابن باسم أبيه. علينا تجنب الفخ، بالتركيز فقط على الابن "العاق". صحيح أن الأب ساند رئيس الأركان وضباط الجيش أمس أخيراً في بيان مشترك أصدره مع وزير الدفاع، لكن تنكر لا قيمة له. فالأب نتنياهو هو العنوان، هو الأصل. حين أراد لابنه أن يسكت سكت. أما الآن فقد أعيد إلى الاستخدام كي يهدد رئيس الأركان. وهكذا أيضاً إمسالم وغوتليف وكل الدمى الأخرى التي يستخدمها نتنياهو مباشرة أو بشكل غير مباشر.
خيراً فعل وزير الدفاع يوآف غالنت عندما ساند رئيس الأركان فوراً في ضوء هجمة نتنياهو وابنه الخطرة. لكن هذا لا يكفي: ما لم يقم جمهور واسع بما يكفي وما دام يقدم يداً لتفكيك دولة إسرائيل، سيتواصل الوضع في التدهور. أعضاء الائتلاف الذين يسكتون في الوقت الذي يدق فيه نتنياهو طبول الحرب الأهلية، ويتجاهل التهديدات الأمنية، ويحرض الجمهور ضد قادة جهاز الأمن ويطلق عليهم كلاب الهجوم الإعلامية خاصته، فلن يتمكنوا من تنظيف أيديهم. كلهم مذنبون.

* * *

معاريف: الأمن يحذر من "انفلات الثور" ونتنياهو يرد "احلبوه".. ماذا يفعل جيش مهزوم قبل المعركة؟

بقلم ران أدليست

هذا الهراء، وكأن أهلية الجيش متعلقة بـ"طيارين" وبـ"طائرات"، ناجع حين يراد إخافة الجمهور. أما الأهلية الحقيقية للجيش الإسرائيلي فهي الاستعداد للقتال. هذه الحقيقة لا يمكن لهيئة الأركان أن تقيسها بالأرقام ولا حاجة لتنشغل بها، لأنها تتحدث من تلقاء ذاتها. حديثاً، انتحر مصدوما معركة، بار خلف واور دونيو، وكشف انتحارهما عن الأهلية الحقيقية للقتال، والتي هي عقلية المقاتلين. أحد التطعيمات ضد أحداث قتال عنيدة هو الإيمان بعدالة الحرب، وبحقيقة أننا نتجه للقتال من أجل حياتنا وحياة أعزائنا، وأن وجود الدولة على كفة الميزان، والإيمان بالزعيم. حرب اللامفر وقيادة جديرة هما نوع من الستار المنيع الذي يهبط على المقاتل ويحميه من أحداث قاسية كالخوف والسقوط المدوي للمدفعية والجثث المتدحرجة. أما الجندي الذي لا يملك هذا الستار فهو مرشح طبيعي لصدمة المعركة ولأداء ضعيف في الحرب وما بعدها، وهذا يحصل كما أسلفنا عندما لا يؤمن الناس إيماناً تاماً بأهداف الحرب وبزعمائها.

جندي يخرج اليوم إلى حملة، إلى حرب أو إلى أمن جار في جبهات متفجرة، بينما زعيمه الأعلى مخادع، وحكومته عصبة نزقة، والجالسون في الكابينت متزمتون لا يحصونه، والجندي الذي يخرج إلى المعركة وليس له الا قائده ورئيس الأركان وهيئته. لا مفر لهؤلاء غير الخروج ضد الحكومة التي -حسب القانون- هي قائد الجيش يسير رأساً برأس أمام رئيس الوزراء الذي "وجه تعليماته لرئيس الأركان للحفاظ على أهلية الجيش وجاهزيته"، وفقاً لتقرير من مكتب رئيس الوزراء. هذه التغطية الجبانة للقفى أغضبت قادة جهاز الأمن الذين أداروا محادثات قاسية وطالبوا بلقاء معه ليشرحوا له بأنه يعرض الدولة للخطر. في اللقاء نفسه، قيل لنتنياهو: "إذا استمر التشريع، فكل التوقعات حول المس بأهلية الجيش سوف تتحقق، مثلما تحققت حتى الآن. كانت هذه صفعة جماهيرية، إعلامية وسياسية. الرجل ضغط، وبدلاً من الحديث عن الوضع، تحدث عن "تسريبات"، وهدد بآلة كشف الكذب على المسربين. وكي يثبت زعامته، بلغ مكتبه بأنه قال في تلك اللقاءات إنه "جيش يسيطر على الدولة، أنتم تمسون بالردع. لماذا تخرجون عناوين كهذه؟". علم أن اللقاء كان قاسياً. خرج رئيس الوزراء كي "يتشاور" مع درعي ولفين، أما مكتبه فبلغ المراسلين بأنه صرخ على قادة جهاز الأمن، وادعى بأن "الحديث تجاه الخارج يمس بنا أمام أعداء إسرائيل"، وأنه يفحص "سلسلة أعمال" بوقف التسريبات.

أما الحقيقة فهي أن الكل هناك يثرثرون عن "أهلية" متملصة بدلاً من القول مباشرة بأن الأهلية كلما هبطت يرتفع عدد الضحايا في كل حملة، خصوصاً في الحرب. جهاز الأمن يدير الحرب ضد الحكومة ليس على الأهلية، بل على عدد القتلى في الحملة أو الحرب التاليتين.

* * *

هآرتس: في القدس: قضاة متخصصون في "الزعرنة"... الآن استكمل الانقلاب القضائي

بقلم عنات كام

أمس، أطلقوا سراح اندور، وأرسل لإقامة جبرية في المنزل، وهو المتهم الثاني بقتل الفتى الفلسطيني قصي معطان في قرية برقة قبل عشرة أيام. أطلقوا سراحه بقرار من محكمة الصلح في القدس بعد أن كان ممثل الشرطة غير مؤثر، على أقل تقدير، في تقديم الحجج لتمديد اعتقاله الفعلي. تأجل إطلاق سراحه لتمكين الشرطة الفاشلة من محاولة حظها مرة أخرى في المحكمة المركزية، وهناك أيضاً تم رفض الاعتراض.

القاضي الذي أطلق سراح اندور في محكمة الصلح هو عمير شكيد، الذي تولى منصبه قبل سنة ونصف بعد أن كان رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس. حسب ما نشره نير حسون في "هآرتس"، كان شكيد قد تصادم كثيراً في هذه الفترة مع نشطاء بيئة انتقدوا قراراته. كانت الذروة عندما طلب أن يقاضي باسمه النشطاء الذين احتجوا ضده قبل ساعات من أدائه لليمين.

في الفترة القصيرة التي قضاها في القضاء سجلت ضده عدة قرارات إشكالية، مثل منع نشر اسم مشبوه باغتصاب طفل ابن 5 سنوات، بذريعة أن ذلك سيضر بسمعته رغم أنه ربط نفسه بهذا الفعل، وإبعاد ناشط يساري من البلدة القديمة بناء على طلب من الشرطة لأنه كان يرتدي قبعة عليها صورة فلسطيني قتل بنار الجيش الإسرائيلي، وإطلاق سراح شاب اتهم بالاعتداء على زوجته وأرسل إلى الإقامة الجبرية في المنزل رغم الخوف على سلامتها.

"الإنسان هو قالب المشهد الطبيعي لوطنه"، كتب تشرنوخوفسكي. وربما تقف خلفية القاضي شكيد في أساس مقاربته المتهاونة تجاه مشتبه فيه يهودي متهم بالقتل على خلفية قومية. حسب موقع السلطة القضائية، يعدّ شكيد من خريجي المدرسة الدينية "نوعم" في "برديس حنا"، وخريج الدراسات القانونية في المسار المشترك مع اليهودية في جامعة "بار إيلان". تم التعرف على المدرسة الدينية "نوعم" مؤخراً في فيلم فيديو مثير للقلق، الذي تبين فيه أن شهادة "الصهيونية الدينية" علمت أجيالاً كاملة من الشباب على الإحساس بالأحقية والغطرسة ورؤية مبدئية بأن القوانين ليست سوى توصية فقط. لم تكن هذه مدرسة دينية للشباب المتسربين، التي كان يمكن لأعضائها استيعاب تصرفات هامشية، بل كانت المدرسة الدينية الرئيسية لهذا القطاع. "الزعرنة" هي روح مركزية يتم تشجيعها من قبل طاقمها وخريجيها.

دورهم هذا أوصلهم إلى أماكن جيدة، إلى المحكمة وجعلها تناقش تمديد اعتقال "زعران" من هذا المنبت. من كلية القانون في "بار ايلان" تخرج أشخاص مثل تالي غوتلب والقاضي مناحيم كلاين وأحد الطلاب من هرتسليا، الذي اضطر إلى وقف التعلم في تشرين الثاني 1995. لم يكن باستطاعة اندور أن يطلب قاضياً متساهلاً أكثر منه.

اعترضت الشرطة على قرار شكيد واستأنفت للمحكمة المركزية، ولكن بعد الحضور المخجل في محكمة الصلح لم يكن هناك سبب لتوقع أي شيء آخر – الادعاءات في أساسها لم تتغير ولم تتغير مواد الأدلة. ولكن حتى لو تغيرت، فقد انتظرهم هناك ألكسندر رون، خريج المدرسة الدينية "هار عصيون" الموجودة في مستوطنة "ألون شفوت". على القاضيين شكيد ورون، اللذين تم تعيينهما باستقامة ولهما فهم قانوني كاف كي يكونا جديرين بالمنصب، ليس في أقوالي ما من شأنه الادعاء بأن كل خزائن الحكمة القانونية في العالم أخذتها نساء علمانيات مثل استر حيوت ودفنه براك ايرز.

لكن قرارات وهوية قضاة مثل شكيد ورون وكلاين، تدل على أن الانقلاب لا يجب أن يكتمل. ولكنه اكتمل بالفعل، مثل اليمينيين الذين يرتدون القبعات المنسوجة، الذين سيطروا على مراكز القيادة في الجيش وسيملأون هيئة الأركان بأمثال عوفر فنتر. هكذا ستبدو المحكمة العليا خلال 5 – 10 سنوات عندما يصل إليها من أرادهم أتباع روتمان.

ذريعة المعقولية؟ فقرة الاستقواء؟ هذا لا يهم في الأصل. ما دام رجالنا يجلسون هناك، سنبقى هادئين.

* * *

هآرتس: إسرائيل و"الضم بالبوابات".. منعتهم فلاحتها وقيدت وصولهم لها بحجة أنها "غير مزروعة"

بقلم عميره هاس

مزارعو قرية عانين يطالبون يومياً بفلاحة أراضيهم كما يجب. لذلك، طلبوا فتح البوابة التي أحكمها الجدار الذي يفصل بين المنطقة المأهولة في القرية، وحقولهم؛ أي فتح البوابة أمامهم يومياً وليس مرتين في الأسبوع. وقدموا هذا الطلب للمرة الأولى في 2007، بعد خمس سنوات على بناء جدار الفصل في منطقتهم، لكن طلبهم رفض. في آب من السنة الماضية، طلبوا ذلك مرة أخرى، ولم يتم الرد بإيجابية على طلبهم المباشر للإدارة المدنية، ثم قدم الجيش التماساً للمحكمة العليا في آذار الماضي. في حينه، أبلغ الجيش مقدمي الالتماس والمحكمة نيته تحويل البوابة إلى "موسمية"؛ أي بدلاً من فتحها مرتين في الأسبوع، سيكتفي بفتحها مرتين في السنة من أجل الحراثة وقطف الزيتون. وإذا أراد المزارعون الوصول إلى أراضيهم يومياً فعليهم السفر 25 كم ذهاباً و25 كم إياباً من بوابة أخرى. لذلك، فإن توصية النيابة العامة للدولة كانت شطب الالتماس؛ لأنه أصبح غير ذي صلة.

القضاة لم يشطبوا الالتماس، ولكنهم لم يجروا أي نقاش حوله مع مقدمي الالتماس، ولم يستمعوا إليهم أو لموكلتهم المحامية تهيلا مئير من "هموكيد" للدفاع عن الفرد. في الأسبوع الأول من آب، أصدروا قرار الحكم بكل بساطة: يومان في الأسبوع كافية بالتأكيد. هكذا قررت القاضية روت رونين، إلى جانب القاضية ياعيل فلنر والقاضي اليكس شتاين. "إذا تحولت البوابة إلى موسمية فسيتم الحفاظ على حق مقدمي الالتماس لمعارضة ذلك"، كتبت.

من بين الـ 17 ألف دونم التي تمتلكها القرية الواقعة شمال غرب الضفة الغربية، هناك 11 ألف دونم محصورة في المنطقة الواقعة بين جدار الفصل والخط الأخضر، في جيب كبير أوجده الجدار، ومساحته الإجمالية 31 ألف دونم. هذا جيب برطعة الذي يعيش فيه 7 آلاف فلسطيني في سبع قرى أكبرها برطعة، وتقريباً 3 آلاف مستوطن في أربع مستوطنات، ومنطقة صناعية إسرائيلية. يصعب على الزوار معرفة أن الأمر يتعلق بأراضي الضفة الغربية وليس بإسرائيل. وقد فرضت على القرى الفلسطينية في المنطقة قيود بناء وتطوير مشددة. الفلسطينيون الذين لا يعيشون في هذا الجيب محظور عليهم الدخول إليه، باستثناء تصاريح خاصة لعدد قليل جداً. من بين هؤلاء سكان القرى الواقعة شرق الجدار والذين لهم أراض في غربه، مثل سكان قرية عانين.

رحلة متعبة و انتظار طويل

لا يفتح الجنود بوابة عانين إلا الإثنين والأربعاء، مرتين في اليوم ولفترة قصيرة، من الساعة 6:50 إلى 7:10. ومن 15:50 إلى 16:10. البوابة على بعد خمس دقائق من بيوت مقدمي الالتماس، وأراضيهم على بعد مسافة 5 – 20 دقيقة مشياً على الأقدام من البوابة.

"قبل 1948 كان لعانين تقريباً 45 ألف دونم"، قال محمد عيسى رئيس مجلس القرية، في مكالمة هاتفية. "27 ألف دونم تقريباً تم ضمها للمناطق الإسرائيلية. بعد العام 2002 التهم الجدار معظم الأراضي الزراعية. كل عائلة في القرية لها أرض هناك".

الحصول على تصريح لدخول الأراضي الزراعية أمر معقد جداً، ولا يعطى للسكان الذين يملكون وثائق ملكية تقنع الإدارة المدنية، ولا لمن يثبتون صلة مباشرة بأصحاب الأراضي (الأزواج والأبناء. وكلك الأحفاد). وكل ذلك خاضع لفحص أمني وبيروقراطي مشدد. يجب تجديد التصريح كل بضعة أشهر أو كل سنة أو سنتين (هذا يتعلق بنوع التصريح).

سكان عانين الذين اجتازوا عملية الغربلة في الإدارة المدنية و"الشاباك"، مسموح لهم دخول أراضيهم والجيب أيضاً من

حاجز برطعة على بعد 25 كم جنوب القرية. هذا الحاجز مفتوح طوال أيام الأسبوع، ولكن الزمن الذي يقتضيه السفر إليه من عانين يقدر بساعة ونصف تقريباً؛ لأن الطريق في جزء منها مكونة من طرق ترابية لا يمكن السفر فيها إلا بالتراكتورات أو سيارة 4 * 4.

يمر عبر هذا الحاجز البعيد مئات الفلسطينيين من قرى أخرى يعيشون في جيب برطعة أو لديهم تصاريح دخول إلى الجيب. لذلك، يقتضي المرور فيه فترة انتظار طويلة، لا سيما في ساعات الصباح الباكر. إلى جانب حقيقة أن العبور بالتراكتور يحتاج إلى تصريح (بعد رحلة بيروقراطية للحصول عليه)، فإن نقل أدوات العمل من حاجز برطعة ينطوي على فحص معمق، ثم بعد ساعتين في الطريق، يجب على المزارعين السفر شمالاً نحو أراضيهم التي يشاهدونها من بيوتهم. تكلفة السفر مرتفعة ومخيفة، 80 شيكلاً في اليوم في سيارة خاصة، و60 شيكلاً في المواصلات العامة، التي هي غير متاحة في كل ساعات اليوم.
كل هذه الشروحات التي فصلت في التماس المحامية تهيلا مئير، لم تقنع القضاة. القاضية رونين التي كتبت قرار الحكم وافقت بدون احتجاج على موقف الجيش والإدارة المدنية القائل بأن "المزروعات الوحيدة المذكورة حتى الآن في هذه الأراضي هي حقول زيتون، وتحتاج إلى فلاحة موسمية فقط، في فترة الحراثة والقطف". وكتبت القاضية رونين أيضاً بأن "الملتمسين لا يختلفون معها في هذا الموقف"، ولكن الملتمسين اختلفوا مع موقفها؛ ففي رد المحامية مئير على رد النيابة العامة للدولة على الالتماس، كتب بشكل صريح أن سكان القرية اعتادوا قبل إقامة جدار الفصل على زراعة الحبوب في المنطقة، مثل الشعير والقمح، والخضراوات مثل البندورة والبصل والسمسم والخيار والفقوس وغيرها. وبسبب جدار الفصل وتقييد أيام الدخول إلى أراضيهم، أجبر المزارعون على التوقف عن زراعة المزروعات التي تحتاج للري والرقابة اليومية، أوضحت مئير.

تدهور حاد

عند زيارة البوابة في أيار الماضي التي بادر إليها الجيش والنيابة العامة بعد تقديم الالتماس، أوضح المزارعون ذلك لكبار الضباط، كما كتبت مئير التي شاركت في الزيارة هي وممثلون من "موكيد". أرفقت مئير مع ردها رأياً مهنياً لـ "بمكوم"، وهي جمعية من أجل المساواة في التخطيط وتعمل منذ سنوات كثيرة مع مجالس محلية فلسطينية في جيب برطعة. هذا الرأي الاستشاري يظهر بالأرقام والصور الجوية العملية التي فيها أصبحت فيها أراض زراعية كثيرة في عانين وكانت تزرع فيها من قبل زراعة كثيفة قبل العام 2000، أصبحت أراضي قفر بسبب ما تفرضه إسرائيل على أصحابها. حقول الزيتون في عانين والأشجار نفسها التي لا تعتمد على الري، تم الاعتناء بها بشكل جيد.
عندما سئل عيسى: هل يأمل سكان القرية بالعودة وزراعة الخضراوات والقمح والشعير كما في السابق؟ أجاب الصحيفة: "نحن الآن نتحدث عن الحفاظ على الموجود، أشجارنا". قال وهو غاضب من نيتهم فتح البوابة مرتين فقط في السنة. "هناك قطيع أبقار (تابع لقرية في وادي عارة) يصل إلى أشجارنا ويضر بها. لذلك، فإن وجودنا اليومي ضروري". الخوف هو من أن يحدث هنا ما يحدث في مناطق أخرى، التي يسمح فيها الجيش والإدارة المدنية بدخول المزارعين مرتين أو ثلاث مرات في السنة. حقول الزيتون ستمتلئ بالأعشاب الضارة وستنمو فيها الأشواك وستقل المحاصيل بشكل كبير.
حسب صور الحوامات التي قال الجيش والإدارة المدنية بأنها تثبت أن من يعبرون البوابة ذهبوا للعمل في إسرائيل، كتبت مئير بأنها نفذت في مناطق الضفة الغربية، ولم توثق عبوراً إلى إسرائيل. وحسب أقوال الملتمسين الذين انتبهوا للحوامة، كانت صور انتقائية، ولم تظهر سوى أشخاص ركبوا سيارات (التي حسب أقوال الجيش، تنقلهم إلى إسرائيل)، ولم تظهر الذين

ساروا مشياً على الأقدام نحو أراضيهم. وقالوا إن عدداً من المزارعين يستعينون بسيارات إسرائيلية للوصول إلى أراضيهم بشكل أسرع. وقالت المحامية مئير للصحيفة، إن قرار الحكم يظهر تدهوراً حاداً من ناحية اعتراف المحكمة بواجبات الدولة نحو السكان المتضررين من الجدار. وذكرت أن المحكمة صادقت من البداية على إقامة جدار الفصل على أساس تعهد للدولة بتقليص الإضرار بالفلسطينيين بالحد الأدنى، الذين قطعوا عن أراضيهم والوصول إليها بشكل معقول. الآن، عندما تبين أن الوصول إليها غير معقول، ترفض المحكمة الالتماس الذي قدموه بدون نقاش.
قرار الحكم أقلق موكيد لسبب آخر، وهو أن القضاة قرروا في قرار الحكم بأن الحديث يدور عن مناطق هي بشكل رسمي تعود لمنطقة "يهودا والسامرة" – الضفة الغربية التي احتلت في 1967. هذه الأقوال تظهر أنه بشكل جوهري، خلافاً للصورة الرسمية حسب المحكمة العليا، هذه المنطقة الفلسطينية التي تسمى باللغة العسكرية خط التماس، لا تعود لـ منطقة "يهودا والسامرة". مسافة قصيرة تفصل بين هذه الأقوال وموافقة المحكمة على ضم المنطقة.

قضاة المحكمة العليا يعرفون جيداً أنه مسموح للإسرائيليين والمتنزهين الوصول إلى هذه المنطقة، مع أنه محظور على الفلسطينيين ذلك. والمستوطنات والإدارة المدنية هي فقط التي يمكنها تنفيذ خطط بناء على أنواعها فيها، وليس المجالس المحلية الفلسطينية التي تعتبر هذه الأراضي احتياطي أراضي لها. المحكمة العليا نفسها صادقت على هذا الوضع في 2011. الحديث يدور عن 500 كم مربع تقريباً (9.4 في المئة من أراضي الضفة الغربية)، الموجودة بين جدار الفصل والخط الأخضر. لذلك، الواقع الفعلي هو أن منطقة كبيرة تم ضمها لإسرائيل بدون إعلان رسمي.
لتنفيذ وعد الدولة بالسماح للمزارعين بفلاحة أراضيهم، تم تحديد 79 بوابة في جدار الفصل، 5 منها فقط مفتوحة طوال اليوم، 11 تفتح لفترة قصيرة مرتين أو ثلاث مرات في اليوم، و10 تُفتح لفترة قصيرة بضع مرات في اليوم، يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع. إذا تم إغلاق بوابة عانين فسيكون عددها 9 بوابات، وستضاف إلى الـ 53 بوابة موسمية التي يتم فتحها فقط بضعة أيام في السنة من أجل الحراثة وقطف الزيتون والعنب، وأحياناً تعشيب الأراضي. وقد سمح لسكان عانين بالاعتراض على قرار إغلاق البوابة حتى 21 آب الحالي.

* * *

مستوطن إسرائيلي: بتنا نفضل العيش تحت سيطرة حزب الله

ترجمة: وكالة سما الاخبارية

قال مُستوطِن إسرائيلي يقطن في مستوطنة "موشاف مارغليوت"، الواقعة على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة مع لبنان، إنّه يفضّل "أن تكون موشاف مارغليوت مع حزب الله، على الحياة في إسرائيل ."

وصرّح المستوطن للقناة الـ"12" الإسرائيلية، بأنّه "لا أحد يهمه أمر موشاف مارغليوت، نحن نفضل أن تكون مع حزب الله على العيش بهذا الوضع"، وهو صاحب مزرعة دجاج في مستوطنة "موشاف مارغليوت" على الحدود مع لبنان، كان قد فقد دجاج مزرعته بسبب موجة الحر. ووجّه المستوطن حديثه إلى رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، مُطالباً بالمساعدة، وقال: "نحن في موشاف مارغليوت، الدرع الذي يدافع عن كل إسرائيل، وعن كل الكراسي التي تجلسون عليها"، لافتاً إلى أنّ مسؤولي

حكومة الاحتلال، بتركهم لسكان الشمال، "يريدون رويداً رويداً قتلنا." وعبّر المستوطن عن غضبه ومخاوفه، مصرّحاً: "سأشنق نفسي في هذه المزرعة"، وذلك حين تحدّث عن افتقاره لدعم حكومة الاحتلال، مخاطباً مسؤولي الكيان بـ"أنتم تقتلوننا."

يُشار إلى أنّ وسائل الإعلام الإسرائيلية كشفت أنّ الجبهة الداخلية الإسرائيلية ليست جاهزة للحرب مع حزب الله، وأنّ مستوطنات الشمال ينقصها أكثر من عشرة آلاف ملجأ، وهو الأمر الذي يعني أنّ 2.5 مليون مستوطن "يعيشون بلا حماية"، مضيفةً أنّ ذلك يأتي "في ظل التوترات المتزايدة مع حزب الله عند الحدود اللبنانية."

وأوضحت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أنّ حكومة الاحتلال قرّرت، عام 2018، تخصيص خمسة مليارات شيكل لحماية الجبهة الداخلية، على مدى عشرة أعوام. لكن، ووفقاً لمنظمة "أومتس" (تجمّع سياسي)، فإنّه "يتمّ تنفيذ الخطة بتكاسل، لتقرّر الحكومة، في عام 2023، خفض ميزانية الحماية من نصف مليار إلى 100 مليون شيكل فقط."

يُذكر أنّ الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، هدّد قادة كيان الاحتلال، في كلمته التي جاءت بمناسبة الذكرى الـ 17 لانتصار تموز 2006، الإثنين،بأنّهم أيضاً سيعودون إلى العصر الحجر إذا ذهبوا إلى الحرب ضدّ لبنان.

وكان السيد نصر الله أشار، في كلمته، بمناسبة عيد المقاومة والتحرير، في 25 أيّار/مايو الماضي، إلى أنّ "القدرة البشرية الممتازة في محور المقاومة يُقابلها تراجعُ القوّة البشرية الإسرائيلية، وهروب الإسرائيليين من القتال."

* * *

جيروزاليم بوست: هل انهار نموذج "جيش الشعب" في"إسرائيل" ؟

بعد توقيع ما يقرب من عشرة آلاف من قوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي على تعهدات أعلنوا فيها إنهاء خدمتهم التطوعية احتجاجًا على الإصلاحات القضائية، يدور جدل حول ما إذا كان تصرف الاحتياط يمثل عصيانًا، أم هو ببساطة نهاية خدمتهم الاحتياطية. وقالت صحيفة "جيروسالم بوست"، في تقرير لها، إن هذا الجدل يخطئ الهدف، فإنهاء الاحتياط لخدمتهم هو عَرَض من أعراض الظاهرة، لكنه ليس جوهرها. ولفتت إلى أن جوهر الظاهرة يتمثل بعملية الإضعاف المستمر لنموذج "جيش الشعب"، وذلك مع ما تشهده الساحة مؤخرًا من أحداث سياسية تهدد بتعريض وجود النموذج بحد ذاته للخطر، مجازفة بانهياره. وقالت الصحيفة إن نموذج الخدمة العسكرية في إسرائيل يعتمد إلى حد كبير على التطوع الفردي لصالح الجماعة، كما إن واجبات قوات الاحتياط هي اختيارية بشكل أساس، إذ يتم استدعاء نسبة قليلة فقط من كل مجموعة مجندة لأداء واجبات الاحتياط طويلة الأمد. وتابعت: "وهكذا فإن مدى التطوع في الجيش الإسرائيلي مهم للغاية، ويشكل العمود الفقري للجهاز العسكري بأكمله."

وأشارت إلى أنه ليس بالإمكان إنشاء جيش مدني متطوع إلا عند وجود جوهر من القيم الاجتماعية المشتركة بين المواطنين.. أولئك الذين يشعرون بأن الدولة والجيش لم يعودا يعكسان قيمهما، فلا يمكن توقع استمرارهم في التطوع. واختتمت الصحيفة بالقول: "جازف الجيش ومعه الدولة بدفع ثمن باهظ لقصر نظر التحالف الحكومي، قد ينجح الجيش في تدبير

شؤونه دون بضعة آلاف من المتطوعين، لكن نموذج جيش الشعب يقوم على التطوع، وهذا النموذج لن ينجو إذا ما تم إلحاق ضرر بالغ به."

* * *

رئيس الهستدروت: عدم انصياع الحكومة لقرارات المحكمة "تجاوز لكافة الخطوط"

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

أقوال رئيس الهستدروت جاءت خلال لقائه مع رؤساء ومدراء عامين لكبرى الشركات الإسرائيلية، وعلى خلفية رفض نتنياهو التعهد بالانصياع للمحكمة العليا، ومبادرة لإعلان إضراب شامل بالمرافق الاقتصادية بحال نشوء أزمة دستورية

التقى رؤساء القطاع الخاص في إسرائيل أمس، الأربعاء، مع رئيس الهستدروت، أرنون بار دافيد، على خلفية مبادرة آخذة بالاتساع في المرافق الاقتصادية والجامعات بالإعلان مسبقا عن أنه في حال توقف الحكومة عن الانصياع لقرارات المحاكم، وبشكل خاص تطبيق قرارات المحكمة العليا، فإنه سيبدأ بشكل فوري إضراب عام ومن دون تحديد مدّته، وفق ما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الخميس. وشارك رؤساء كبرى الشركات الإسرائيلية في الاجتماع، الذي يأتي في أعقاب رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف التعهد بالالتزام بقرارات المحكمة العليا. وعبر رجال الأعمال ومدراء عامون للبنوك، خلال الاجتماع، عن قلق عميق من وضع المرافق الاقتصادية، وحذروا من أن التقارير التجارية للربع المقبل من السنة قد يعكس ضائقة اقتصادية متصاعدة، وقالوا إن استمرار خطوات الحكومة بشأن خطة "الإصلاح القضائي" لإضعاف جهاز القضاء من دون توافق واسع يشكل ضررا شديدا وغير مسبوقا وغير مألوفا للمرافق الاقتصادية في إسرائيل. وأشارت الصحيفة إلى أن رئيس الهستدروت لم يتحدث بشكل واضح عن إضراب شامل، لكنه قال إن عدم الانصياع لقرارات المحكمة ونشوء أزمة دستورية هو "تجاوز لكافة الخطوط"، وأشار إلى أن "هذا بالنسبة لي كسر لكافة القواعد بكل ما يعني ذلك. ولن نسمح بحدوث أزمة دستورية كهذا، ولن نجلس على الحياد". وقرر المجتمعون مواصلة الحوار بينهم في الأسابيع المقبلة.

ويذكر أن نتنياهو تعهد، الأسبوع الماضي، بمواصلة إجراءات سن قانون تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بعد سن قانون إلغاء ذريعة المعقولية، الشهر الماضي، التي تقيد صلاحيات المحكمة العليا بشكل كبير في إجراء رقابة قضائية على قرارات الحكومة.

* * *

كوهين: لن نسمح لأي دولة بفتح قنصلية للفلسطينيين

ترجمة: عكا للشؤون الإسرائيلية

قالت القناة السابعة العبرية، يوم الإثنين، إنها أجرت مقابلة، مع وزير الخارجية إيلي كوهين، وعلق على الخطوة الأخيرة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية، حيث أعلنت تعيين قنصلها في الأردن كممثل رسمي للسلطة الفلسطينية.

في هذا السياق، صرّح الوزير كوهين خلال المقابلة: "لا تسمح إسرائيل لأي دولة بفتح قنصلية في القدس. ولهذا السبب لم نوافق على هذا لأي دولة ولن نوافق عليه في المستقبل". وشدّد على أن هذه الخطوة يمكن إدراجها في تعريف التشدق السعودي بالفلسطينيين، مشيرًا إلى أهمية عدم نسيان هذه القضية خلال المفاوضات. وأضاف كوهين: "أظهرت اتفاقيات التطبيع أن القضية الفلسطينية ليست عائقًا أمام السلام، وليست قضية رئيسية في المفاوضات. لذا أعتقد أنه يمكننا التوصل إلى حلاً لهذه القضية مع الحفاظ على مبادئنا الأساسية". وأشار إلى أهمية الاستقرار الإقليمي والاقتصادي، مشيرًا إلى دور الاتفاقيات في تحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، كشف كوهين عن المحادثات التي جرت بينهما، والتي تروّج أيضًا للتطبيع مع إسرائيل. وأشار إلى دور الانتخابات القادمة في الولايات المتحدة ومصلحة إدارة بايدن في تحقيق اتفاق سياسي هام. وفي ختام المقابلة، أكد وزير الخارجية كوهين أن لدى المملكة العربية السعودية مصالح كبيرة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع إسرائيل ومواجهة تحديات المنطقة، خاصة منها التهديد الإيراني. **وأكد أن العلاقات الدافئة بين إسرائيل والإمارات تشكل مثالًا يحتذى به في تحقيق الاستقرار والتعاون.**

* * *

هآرتس: البلد تحترق ونتنياهو وعائلته يحتفلون

قالت صحيفة هآرتس العبرية صباح اليوم الخميس، إن دولة إسرائيل تحترق وفي ذات الوقت رئيس الوزراء نتنياهو وعائلته يحتفلون ويتمتعون في إجازتهم. أقوال الصحيفة العبرية جاءت تعليقا على فيديو نشره نتنياهو، وصفته هآرتس بالغريب والمخيف، حيث ظهر نتنياهو من مكان إجازته، هو وزوجته يرتديان نظارات شمسية ملونة، وهناك زجاجات من النبيذ على الطاولة. وتحدث نتنياهو في الفيديو بالقول: "الوضع أفضل بكثير .. تمتعوا، تمتعوا"، فيما عقبت هآرتس بـ"أن هذا يحدث بينما تشن الحكومة حربا رسميًا على قادة الجيش، ويستمر تراجع كفاءة الجيش وتستمر أزمة الاحتياط، ويصر الحريديم على الإعفاء الكامل من التجنيد..الخ".

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: طيارون يبلغون غالانت أنهم لن يشاركوا في طلعات جوية إذا لم تكن إسرائيل دولة ديمقراطية – تقرير

أفاد تقرير أن طيارين في قوات احتياط سلاح الجو الإسرائيلي حذروا يوم الثلاثاء من أنهم قد لا يكونوا مستعدين لتنفيذ عمليات نيابة عن دولة إسرائيل في حال انزلاقها إلى نظام استبدادي، وأعربوا عن تضامنهم مع زملائهم الذين علقوا خدمتهم التطوعية احتجاجا على مخططات الحكومة بشأن النظام القضائي.

أدلى الطيارون بهذه التصريحات خلال اجتماع مع وزير الدفاع يوآف غالانت سعى فيه الوزير إلى سد الفجوة المتزايدة بين الحكومة والجيش، حسبما أفاد موقع "واينت" الإخباري. وأبلغ الطيارون الذين التقوا مع غالانت في قاعدة "رامون" الجوية بجنوب البلاد أنهم تفهموا قرار زملائهم من طياري الاحتياط الذين توقفوا بالفعل عن التدريب أو الالتحاق بالخدمة العملياتية احتجاجا على التعديلات القضائية. وقال الطيارون لغالانت إنهم لا يريدون تنفيذ عمليات نيابة عن دولة غير ديمقراطية، وأنهم يدرسون الانضمام إلى زملائهم المتمردين، حسبما أفاد الموقع الإخباري.

في حين رفض البعض في الحكومة الاحتجاج معتبرين أنه مصطبغ بصبغة سياسية، أوضح بعض العسكريين أن التغييرات في القضاء الإسرائيلي قد تجعلهم عرضة للمحاكم الدولية، والتي يمكن تفعيلها في الحالات التي يُنظر فيها إلى النظام القضائي المحلي على أنه غير مستقل بما فيه الكفاية. وبحسب التقرير في "واينت" الذي لم يشر إلى مصدر، فإن زيارة غالانت إلى رامون جاءت على خلفية مخاوف من احتمال قيام الحكومة بتهميش سلاح الجو بعد أن حذر قائده رونين بار علنا يوم الجمعة من أن الاحتجاج يضعف اللياقة العسكرية بشكل متزايد.

وقد أعرب أعضاء في الائتلاف الحاكم، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بحسب تقارير، عن غضبهم من بار ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هليفي لقيامهما بالتحدث عن تدهور حالة الجاهزية في الجيش الإسرائيلي في ظل احتجاجات جنود الاحتياط، معتبرين أن تحذيرات القائدين العسكريين ترقى إلى قيام الجيش بممارسة ضغط سياسي. كما انتقدوا طيارين وعناصر أخرى في قوات الاحتياط لقيامهم بتعليق خدمتهم، والقادة لفشلهم في كبح ما وصفه وزير التعاون الإقليمي دافيد أمسالم من حزب "الليكود" الذي يتزعمه نتنياهو يوم الثلاثاء بأنه "تمرد."

وقال أمسالم لإذاعة الجيش "في أي جيش عادي، تتم معاملة المتمردين كما ينبغي أن يُعامل المتمردون"، مثيرا انتقادات سريعة من رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ.

في وقت لاحق الثلاثاء، أصدر نتنياهو وغالانت بيانا مشتركا قالا فيه إنهما "يرفضان مهاجمة كبار المسؤولين في جهاز الأمن، ويدعمان قادة وجنود جيش الدفاع الذين يعملون ليل نهار من أجل أمن إسرائيل." وفي الاجتماع مع الطيارين في رامون، قيل لغالانت بحسب التقرير إن قرار الطيارين المحتجين يستند إلى فكرة أنهم يتحملون المسؤولية الشخصية عن مصير الأمة.

وأعرب غالانت، الذي التقى مع بار أيضا، عن تقديره لخدمتهم – واحتضن طيار مروحية شارك في عملية كبيرة في الضفة الغربية مؤخرا، وفقا لـ"واينت" – لكنه قال إنه لن يقبل أي رفض للالتحاق بالخدمة. وقال غالانت إن أفراد سلاح الجو "هم رصيد استراتيجي أساسي لدولة إسرائيل، مما يتيح الأداء السليم للنظام الأمني بأكمله – ولهذا السبب نحن بحاجة إليهم جميعا"، منتقدا أولئك الذين رفضوا الالتحاق بالخدمة. وأضاف: "جدار سلاح الجو قوي لكنه صغير. كل لبنة تسقط تقوض استقرار ذلك الجدار. لذلك، ليس لدينا رفاهية عدم الحضور للمهام. إن أمن البلاد أكبر [في أهميته] منا جميعا."

يوم الإثنين، أعرب مسؤولون أمنيون عن قلقهم من أنه من خلال السماح بالهجمات العلنية المتكررة على كبار ضباط الجيش، فإن الحكومة تحاول تحميلهم مسؤولية الضرر الحالي الذي لحق بجاهزية الجيش. وأفادت القناة 12 يوم الإثنين أن المؤسسة الأمنية "صُدمت" من الهجمات الأخيرة على الجيش التي شنها نواب في الائتلاف الحاكم، الذين أثار حفيظتهم إعلان

أكثر من 1000 عنصر من سلاح الجو الإسرائيلي وقف خدمتهم الاحتياطية التطوعية احتجاجا على خطة الحكومة لإصلاح القضاء.

* * *